الأمم المتحدة S/PV.9904

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9904**

الجمعة، 25 نيسان/أبريل 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد بونافون/السيدة جارو دارنو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد موسكوسو
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيدة سوالو
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شيا
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية وليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد أسعد حسن الشيباني، وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني جدا أن أقدم إحاطة لمجلس الأمن لأول مرة بحضور صديقي العزيز وزير الخارجية الشيباني. إنني أرحب به في نيويورك. وتجسد مشاركته اليوم التطورات الهامة التي شهدتها سورية في الأشهر الأخيرة. وأقدر التزامه بتعزيز الاستقرار الإقليمي والمشاركة البناءة على الصعيد الدولي. وبالمثل، فإنني أرحب بوحدة موقف مجلس الأمن بشأن سورية، كما تجلى في بيانيه الصادرين في كانون الأول/ديسمبر وآذار/مارس، ودعمه المستمر لعملية انتقال سياسي يملكها ويقودها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة بما يتماشى مع المبادئ الرئيسية للقرار 2254 (2015).

لم يمر سوى أربعة أشهر ونصف على سقوط النظام السابق وفتح فصل جديد في تاريخ سورية. وأحيي الشعب السوري الذي يُظهر بأغلبية ساحقة، وسط المعاناة المستمرة والكثير من الشكوك والمخاطر، أنه يريد نجاح عملية الانتقال السياسي. إن تركة سوء الحكم والنزاعات والانتهاكات والفقر التي تحاول سورية الخروج منها هي واحدة من أثقل ما واجهته أي دولة أو شعب في أي مكان في العصر الحديث. وهذا يعني أن الحالة بطبيعتها لا تزال هشة للغاية. والمكونات الحيوية لمعالجة هذه الهشاشة واضحة. إننا بحاجة إلى استيعاب سياسي حقيقي للجميع حتى يتسنى لجميع السوريين المشاركة الفعالة في تشكيل المستقبل السياسي للبلد، إلى جانب مكافحة التطرف والإرهاب، وتقديم دعم حقيقي من المجتمع الدولي لإعطاء فرصة لنجاح العملية الانتقالية رغم الصعاب الكبيرة.

ويمر هذا الانتقال السياسي الآن بمرحلة حرجة. وقد تم جزئيا ملء الفراغ القانوني الذي كان موجودا قبل صدور الإعلان الدستوري بصدور هذا الإعلان. وانتقلت سورية من حكومة لتصريف الأعمال إلى حكومة جديدة موسعة وأكثر تنوعا. وهذا تحسن عما كان عليه الحال من قبل. ومع ذلك، لا يزال هذا

الإطار غير شامل للجميع بالكامل من أجل تحقيق انتقال سياسي. وقد ترك هذا الأمر العديد من السوريين في حالة من عدم اليقين بشأن دورهم في سورية الجديدة الناشئة. ومن الواضح أن هناك تركيزاً للسلطة. كما أن خطط إرساء سيادة القانون والعقد الاجتماعي الجديد، وفي نهاية المطاف، إجراء انتخابات حرة ونزيهة، لا تزال غير واضحة المعالم. ويخبرنا العديد من النساء عن قلقهن بشأن الاتجاهات المجتمعية والسياسية – وهناك امرأة واحدة فقط من بين أعضاء مجلس الوزراء البالغ عددهم 22 عضواً. ولا يزال الكثيرون من بين العناصر المجتمع السوري يعانون من أعمال العنف التي شهدها الساحل في آذار/مارس، والتي أثرت سلباً على الثقة والاطمئنان. وبالطبع، اندلعت أحداث آذار/مارس بسبب تحدٍ عنيف لسلطة الدولة. وبينما يظل إرساء سلطة الدولة بعيد المنال، ينشط عدد من الجماعات المسلحة، وسط مستويات غير مسبوقة من الفقر في بلد لا يزال يخضع لجزاءات شديدة – وهذه توترات كامنة خطيرة على عدة جبهات.

وقد أعربت عن تقديري للمناقشة المفتوحة والموضوعية حول تلك التحديات التي جرت مع الرئيس المؤقت الشرع في دمشق قبل أسبوعين، والتي تستند على عدة اجتماعات معه ومع وزير الخارجية الشيباني. إن الخطوة التالية الحاسمة في عملية الانتقال السياسي هي خطط إنشاء مجلس الشعب الانتقالي. وقد شرح الرئيس الشرع بشيء من التفصيل كيف يرى هذه الخطوة. ومن جانبي، شددت على الحاجة إلى بذل جهود كبيرة من أجل الشمولية والشفافية والانفتاح، نظراً لأن تلك الهيئة سيكون لديها خطة إصلاح تشريعي عاجلة في العديد من المجالات التي تؤثر على جميع السوريين، والحاجة إلى ضمان أن ينظر السوريون إليها على أنها تمثل وحدة الأمة وتنوعها. لقد سعدت بلقاء وزير الخارجية هذا الصباح، وتبادلنا الأفكار والخيارات وأفضل الممارسات مع السلطات المؤقتة بشأن هذه المسائل. وأرحب باستعداد الوزير لتعميق الحوار حول هذه المسألة الهامة.

وفي دمشق أيضاً، ناقشنا الحاجة إلى عملية دستورية مقبلة لا تصاغ في إطار تقني أو احترافي فحسب، بل في إطار يشرك جميع العناصر المجتمعية والسياسية السورية في صياغة العقد الاجتماعي الجديد لسورية، ويضع الأساس لانتخابات حرة ونزيهة بعد ذلك.

ولا تزال الحالة على الساحل تمثل تحدياً ملحاً. وفي دمشق، التقيت بأفراد من الطائفة العلوية الذين أعربوا عن قلقهم البالغ وقدموا شهادات مروعة عن الانتهاكات. ولقد تحدثت مع الرئيس الشرع مطولاً حول هذا الموضوع، إلى جانب أحد أعضاء اللجنة العليا للسلام المدني التابعة له، والذي تحدث بالتفصيل عن جهودهم لمعالجة هذه المسألة. واجتمعت وكيلة الأمين العام ديكارلو ونائبة المبعوث الخاص رشدي مع اللجنة الوطنية المستقلة للتحقيق وتقصي الحقائق، والتي تم تمديد ولايتها الآن لمدة ثلاثة أشهر. وأناشد السوريين الذين لديهم ادعاءات بوقوع انتهاكات أن يتواصلوا مع اللجنة التي تنظر في جميع الحوادث منذ 6 آذار/مارس وحتى وقت انتهاء ولايتها. وأناشد السلطات المؤقتة أن تعلن عن النتائج التي توصلت إليها اللجنة، بما يتماشى مع المعايير الدولية، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتقديم مرتكبي أعمال العنف ضد المدنيين إلى العدالة، كما دعا مجلس الأمن.

لكنّ الشعور بالظلم لا يزال موجوداً لدى الطرفين – شعور عميق بالإقصاء من العملية السياسية والقطاع العام من جهة، وأيضاً مظالم عميقة تجاه الأشخاص المرتبطين بالنظام السابق من جهة أخرى.

ولا تحتاج السلطة المؤقتة إلى ضمان حماية جميع شرائح المجتمع السوري فحسب، بل أيضاً ضمان أن تشعر بأنها ستشارك مشاركة كاملة في الحياة السياسية وهياكل الدولة، بما في ذلك من الناحية الأمنية. وفي الوقت نفسه، فإن كل خطوة نحو إرساء سيادة القانون والمضي قدماً في العدالة الانتقالية ستساعد على طمأنة جميع عناصر المجتمع السوري. وسيساعد ذلك في تقليل احتمالية قيام أفراد أو جماعات بأخذ العدالة بأيديهم أو ارتكاب هجمات بدافع الانتقام، وهي حوادث متفرقة لا تزال مستمرة بشكل مقلق.

ونتلقى أيضاً تقارير عن اختطاف النساء والفتيات. لقد أثرت هذا الأمر مع الوزير هذا الصباح، والذي وافق على أن أي شيء من هذا القبيل غير مقبول ودعاني لمشاركة أي معلومات لدينا عن ذلك، وهو ما سنفعله بالطبع. فمن المهم طمأنة المجتمعات المتأثرة بهذه المسألة.

وتتمثل المهمة الرئيسية الأخرى في السعي إلى إعادة الإدماج السلمي لشمال شرق سورية. لقد كررتُ للرئيس الشرع ترحيبي بالاتفاق الذي أبرمه مع السيد مظلوم عبدي في 10 آذار/مارس. ونقلت الرسالة نفسها إلى السيد عبدي. وكان هناك عدد من الخطوات والإشارات المشجعة للغاية: تشكيل اللجان والزيارات المتبادلة؛ وتطوير نهج تفاوضي مشترك في الشمال الشرقي يشمل مجموعة من الأحزاب الكردية؛ والاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية المتبادلة في المناطق ذات الأغلبية الكردية في مدينة حلب؛ والانسحابات المتفق عليها من سد تشرين، والتي يجب تنفيذها؛ والجهود المبذولة لإيجاد أرضية مشتركة بشأن التعليم؛ والأهم من ذلك، تهدئة عسكرية واضحة من قبل جميع الأطراف السورية والدولية الفاعلة.

ومن الأهمية بمكان أن تساهم هذه الخطوات وغيرها، والتي يتسم الكثير منها بطابع بناء الثقة، في العملية السياسية الأوسع نطاقاً بما يتماشى مع المبادئ الرئيسية للقرار 2254 (2015)، والتي يجب أن يشارك فيها جميع الأطراف والشرائح السورية. وتطرح مسألة الشمال الشرقي تحديات ومخاطر كبيرة تتمثل في وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داخل المخيمات وخارجها في ظل تضاؤل التمويل الدولي؛ ولا تزال قوة عسكرية كبيرة تعمل خارج هياكل القيادة في دمشق؛ في مزيج ديمغرافي وسياسي معقد؛ والمطالب السياسية الرئيسية المتعلقة بالحقوق الكردية ومسائل اللامركزية والهوية. سيحتاج كلا الطرفين إلى الإرادة السياسية للتوصل إلى حل وسط يفضي إلى دمج شمال شرق سورية من خلال عملية سورية – سورية بطريقة تحافظ على الاستقرار في البلد والمنطقة وتعيد لسورية سيادتها ووحدتها. ونعزز المشاركة في دعم هذه العملية. ونجاحها أمر بالغ الأهمية لجدوى أي عملية انتقال سياسي سورية.

وكما ناقشتُ مع الرئيس الشرع، هناك نية إيجابية لضمان عدم وجود أي سلاح خارج سيطرة الدولة – سواء في شمال البلد أو جنوبه أو شرقه أو غربه – إلى جانب أفكار حول كيفية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمج الفصائل المختلفة. وهذه العملية معقدة وستستغرق وقتاً. وستساعد البيئة السياسية الداعمة وهياكل الحكم الشاملة التي تتلقى الدعم الدولي الكافي وفي الوقت المناسب في دمج الفصائل المسلحة المتبقية في جيش وطني ونزع سلاحها.

لقد أجريت مناقشة مفصلة مع الرئيس الشرع حول شواغل أعضاء المجلس المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتبقى المسألة خطيرة للغاية، وهناك حاجة لرؤية المزيد من التقدم في هذا الصدد. وألاحظ أن تبادل الآراء مستمر بشأن هذه المسألة مع العديد من الدول ذات الصلة.

إن الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لوحدة الأراضي السورية تقوض العملية الانتقالية. وقد أسفرت مواجهة عنيفة وقعت في أوائل شهر نيسان/أبريل في محافظة درعا بين القوات الإسرائيلية – خارج خطوط عام 1974 – والسكان المحليين المسلحين عن وقوع تسع ضحايا من المدنيين في الجانب السوري، وفقاً للجمهورية العربية السورية. وبعد أسبوع، شنت إسرائيل موجة من الضربات الجوية على دمشق وحماة وحمص، بما في ذلك القواعد الجوية، مما أسفر عن خسائر في الأرواح، بما في ذلك بين المدنيين. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات. وأكرر أيضاً مناشدتي بالاحترام الكامل لاتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام 1974، وأن يلزم المجلس إسرائيل بتعهدها بعدم السعي إلى تحقيق مكاسب إقليمية في سورية. ويجب على إسرائيل الانسحاب واحترام سيادة سورية وسلامة أراضيها ووحدتها واستقلالها. فلا يوجد ما يبرر هذا النهج التصادمي الشديد، لا سيما أنه من الواضح أن هناك مجالاً للدبلوماسية. وكان هذا واضحاً من لقاءاتي في دمشق. وأرحب بالمحادثات الإقليمية التي جرت، بما في ذلك المحادثات بين تركيا وإسرائيل في أذربيجان، والتي آمل أن تسهم في تهدئة الوضع.

إن الحالة الاقتصادية في سورية كارثية حقاً وتتضاءل مستويات المساعدات الإنسانية – وهذا خطر كبير، لا شك أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سيتصدى له. وبعيداً عن الجانب الإنساني، لا يمكن أن يكون هناك استقرار وانتقال سياسيان ناجحان دون انتعاش واستقرار اقتصادي حقيقيين. وأثني على الدعم الإقليمي الذي سيمكّن سورية من سداد ديونها للبنك الدولي. وألاحظ الاجتماعات التي عقدها المسؤولون الماليون السوريون في الأيام الأخيرة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة.

وأقدر تدابير تخفيف الجزاءات التي اتُخذت حتى الآن وأرحب باستمرار المناقشات بشأن رواتب موظفي القطاع العام المدني. وأشير أيضاً إلى الإجراءات التي اتخذتها المملكة المتحدة أمس، حيث رُفعت المزيد من الأسماء من قائمة الجزاءات وأُلغيت الجزاءات القطاعية. ويردد جميع السوريين تقريباً داخل البلد وخارجها الدعوة إلى تخفيف الجزاءات على نطاق أوسع وبوتيرة أسرع. وهذا أمر ضروري لإعادة تنشيط الاقتصاد السوري وتحقيق دعم إقليمي ملموس وتمكين الكثيرين من المشاركة بفعالية في جهد وطني لإعادة بناء بلدهم.

والحقيقة هي أن التقاطع المعقد للجزاءات المفروضة على سورية يعيق ثمار السلام التي ينبغي أن نراها نتيجة لقرارات تعليق الجزاءات المتخذة بالفعل، كما أن التأثير المخيف للجزاءات طويل الأمد. لذلك، أدعو الحكومات إلى العمل مع القطاع الخاص من أجل ضمان أن يتحقق بالفعل تعليق الجزاءات الممنوح حتى الآن في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والخدمات المصرفية. كما أحث على زيادة تخفيف الجزاءات المفروضة على الاستثمارات والصادرات والخدمات والتي تؤثر جميعها على تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم. وفي سياق ذلك، من المهم للغاية تمكين الدول التي ترغب في المساعدة من الاطمئنان إلى قدرتها على القيام بذلك دون خوف من عقوبات ثانوية.

في الختام، لقد تحقق الكثير وهناك الكثير مما يستحق الثناء والدعم، لكن التحديات كبيرة والحالة هشة للغاية. وهناك حاجة إلى قدر أكبر بكثير من الإدماج السياسي ومن الإجراءات الاقتصادية. وفي حالة حدوث تغيير جذري في هذين العنصرين، يمكن أن تنجح عملية الانتقال السياسي في سورية. ومن دونهما، لن يحدث ذلك على الأرجح – وستكون العواقب غير مقبولة. ولا يمكننا قبول ذلك المسار للأحداث. وهذا هو السبب في أن الأمم المتحدة تعكف على تيسير ومساعدة عملية يقودها السوريون ويملكون زمامها وتعمل وفقاً لولايتنا بموجب القرار 2254 (2015). وآمل أن يتمكن مجلس الأمن من مواصلة دعم هذا العمل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته التي كانت مفعمة بالأمل والتي أبرزت أيضاً التحديات التي يتعين التغلب عليها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري لمشاركة الوزير الشيباني في جلسة اليوم، وهي إشارة هامة إلى مدى أهمية هذه المناقشة بالنسبة لسورية وحسن توقيتها.

حدد المبعوث الخاص بيدرسن تعقيدات التحديات التي تواجهها سورية في الوقت الذي يسعى فيه شعبها إلى اغتنام فرصة تاريخية لمستقبل أفضل. ويحدث كل ذلك على خلفية ما تظل واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم: إن ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان بحاجة إلى المساعدة وأكثر من نصفهم يواجهون انعدام الأمن الغذائي ويظل 7 ملايين شخص في حالة نزوح.

وأود اليوم أن أسلط الضوء على أربع نقاط رئيسية للفت انتباه المجلس إليها.

أولا، بينما نرحب بالانخفاض الكبير في الأعمال العدائية، يجب أن نركز بشكل واضح على تخفيف حدة النزاع حيثما استمر وضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وكان لتحسن الحالة الأمنية في أجزاء من محافظة حلب وشمال شرق سورية في الأسابيع الأخيرة – بعد الاتفاقات بين السلطات المؤقتة وقوات سورية الديمقراطية – فوائد ملموسة للمدنيين. فقد تراجعت الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وخُففت القيود المفروضة على التنقل في أجزاء من مدينة حلب. ويستعد الآلاف من النازحين في شمال شرق البلد للعودة إلى عفرين.

وفي أعقاب الاتفاق على الإدارة المشتركة لسد تشرين في شرق حلب، تنسّق اليونيسف وشركاء آخرون مع السلطات المختصة لزيادة إمدادات الطاقة من السد إلى مرافق المياه التي تخدم أكثر من 3 ملايين شخص.

وفي المناطق الساحلية، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في الحالة الأمنية، لا تزال التقارير تشير إلى وقوع حوادث تؤثر على المدنيين. ويظل عشرات الآلاف من الأشخاص في حالة نزوح، بما في ذلك أكثر من 30 000 شخص فرّوا إلى لبنان. وتعمل الأمم المتحدة مع الشركاء المحليين لتقديم المساعدات الضرورية على الرغم من أن انعدام الأمن لا يزال يحد من إمكانية الوصول إلى العديد من المناطق الريفية.

خلال الشهر المنقضي، تواصلت الغارات الجوية الإسرائيلية على مواقع مختلفة وأدت التوغلات في المحافظات الجنوبية إلى مواجهات مسلحة في مناسبات متعددة. وترتب على بعض تلك الحوادث خسائر في صفوف المدنيين.

وفي هذه الأثناء، لا تزال مخلفات الحرب من المتفجرات تتسبب في سقوط جرحى وقتلى من السكان، بمن فيهم الأطفال، بشكل شبه يومي. فقد سُجل سقوط أكثر من 700 ضحية منذ 8 كانون الأول/ديسمبر – أي بمعدل أكثر من خمسة أشخاص كل يوم.

ثانيا، نواصل تقديم المساعدات الضرورية لملايين الأشخاص كل شهر ونقوم بذلك باستغلال مواردنا المحدودة على النحو الأمثل. وتقدم الأمم المتحدة وشركاؤها الدعم للمرافق الصحية ومرافق المياه التي جعلتها سنوات من النزاع ونقص الاستثمار عاجزة عن أداء وظائفها.

وتوفّر منظمة الصحة العالمية هذا الشهر الأدوية الأساسية للمرافق الصحية في حلب وحماة واللاذقية وطرطوس لتوفير العلاج لأكثر من 000 100 مريض بأمراض مزمنة خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. وبدعم من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سلمت المنظمة 2,7 طن من مجموعات مواد جراحة الإصابات والأدوية الأساسية وغيرها من إمدادات الطوارئ إلى المستشفيات في دير الزور في الشمال الشرقي. وبدأت المنظمات غير الحكومية في إعادة تأهيل المستشفيات التي تضررت بسبب سنوات من الحرب في مناطق مثل ريف دمشق وإدلب.

وإلى جانب توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للعائلات النازحة في مواقع النازحين داخلياً، تُعيد اليونيسف وشركاء آخرون تأهيل 180 مرفقاً من مرافق المياه والصرف الصحي، بما في ذلك محطات معالجة المياه، في المدن ومحطات ضخ المياه ومحطات الصرف الصحي.

ومنذ شهر كانون الأول/ديسمبر، تم التخلص بشكل آمن مما يزيد على 000 2 من الذخائر غير المنفجرة في أكثر من 400 1 عملية إزالة. ونواصل تقديم المساعدات الحيوية، بما في ذلك الغذاء والأدوات المنزلية ودعم الحصول على المياه النظيفة للمتضررين من أعمال العنف التي وقعت الشهر الماضي في المناطق الساحلية، ونواصل استخدام جميع الطرق المتاحة لتقديم المساعدات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. ومنذ بداية العام، عبرت 960 شاحنة محملة بالمساعدات الحدود من تركيا، وهو مسار فعال نسبيا من حيث التكلفة – أي أكثر من عدد الشاحنات التي أوصلت مساعدات خلال عام 2024 بأكمله. ففي يوم الثلاثاء، على سبيل المثال، حملت 24 شاحنة مواد غذائية وإمدادات أخرى لأكثر من 000 55 شخص عبر معبر باب الهوى.

ثالثا، إننا بحاجة إلى مزيد من التمويل لمواصلة هذا العمل، ناهيك عن توسيع نطاقه. وحتى الآن، تلقينا 186 مليون دولار، أي أقل من 10 في المائة من احتياجات النصف الأول من عام 2025. ولا يزال ذلك يرتب عواقب وخيمة على استجابتنا. وتتوقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن يتقلص فريقها في سورية بنسبة 30 في المائة، في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى دعم عودة اللاجئين. وسيُغلق ما يقرب من نصف المراكز المجتمعية التابعة للمفوضية والبالغ عددها 122 مركزاً بحلول الصيف في

حال عدم توفر المزيد من التمويل. وقد حذر برنامج الأغذية العالمي من أنه يحتاج إلى 100 مليون دولار لتجنب انقطاع المساعدات الغذائية في آب/أغسطس. وتواجه العديد من المنظمات غير الحكومية، ولا سيما في الشمال الشرقي، حالات نقص مقلقة بشكل خاص. وفي دير الزور، تواجه المستشفيات التي تخدم أكثر من 000 200 شخص خطر الإغلاق خلال الشهر المقبل في حال عدم وجود تمويل إضافي. وفي الشمال الغربي، يواجه أكثر من 170 مرفقا صحيا خطر نفاد الأموال بحلول نهاية الشهر المقبل.

أخيرا، إننا بحاجة إلى الحفاظ على الزخم من أجل الاستثمار في تعافي سورية وتنميتها. ومن دون ذلك، فإن حجم الاحتياجات الإنسانية سيتجاوز بكثير قدرتنا على الاستجابة لها. وسيظل الملايين من اللاجئين والنازحين داخلياً، الذين أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم، يثنيهم عن ذلك نقص الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش، هذا بالإضافة إلى احتمالات تلاشي الأمل في اغتنام هذه الفرصة الحاسمة لبناء مستقبل أكثر ازدهاراً.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها التي تبين خطورة الحالة الإنسانية والتزام المجتمع الدولي.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة شيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية المتغيرة في سورية. وننوه أيضاً بحضور وزير الخارجية السوري المؤقت، السيد الشيباني، هنا اليوم.

تواصل الولايات المتحدة مراقبة تصرفات السلطات السورية المؤقتة عن كثب. وما زلنا نأمل أن تكون الحكومة المؤقتة، التي أعلنتها السلطات المؤقتة في نهاية آذار/مارس، خطوة إيجابية. غير أننا نتوقع أن نرى المزيد من الإجراءات الإضافية وتعيين المزيد من الأفراد المؤهلين والممثلين لمختلف الفئات لشغل الوظائف ذات الأهمية البالغة. وكما أوضحنا مراراً وتكراراً، سنساءل السلطات السورية المؤقتة عن نبذ الإرهاب وقمعه بشكل كامل وعن اعتماد سياسة عدم اعتداء على دول الجوار واستبعاد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من أي دور رسمي ومنع إيران ووكلائها من استغلال الأراضي السورية، فضلا عن تدمير أسلحة الدمار الشامل والمساعدة في استعادة مواطني الولايات المتحدة المختفين في سورية وضمان أمن وحريات جميع السوريين.

كما يستحق الشعب السوري قيادة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة وتلتزم التزاما كاملا ببناء مستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً بعد 54 عاماً من الحكم المدمر في ظل نظام الأسد. وقد لاحظنا قرار السلطات المؤقتة بتمديد ولاية اللجنة الوطنية المستقلة للتحقيق وتقصي الحقائق في أحداث العنف في المنطقة الساحلية. ونتوقع الاستفادة من هذا الوقت في زيارة جميع المواقع التي ارتُكبت فيها الفظائع ومقابلة أكبر عدد ممكن من الناجين وإعداد تقرير شامل يؤدي إلى اتخاذ السلطات المؤقتة لإجراءات. ونتوقع أن يخضع جميع الجناة للمساءلة، لا سيما أولئك الذين يشغلون مناصب قيادية أو الأشخاص ذوي المكانة البارزة. وسيبعث ذلك برسالة واضحة لجميع السوريين مفادها أنه ما من أحد فوق القانون في سورية الجديدة.

ونتوقع أيضا أن تواصل السلطات المؤقتة إحراز تقدم في سماحها لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالوصول إلى مواقع تخزين الأسلحة الكيميائية والأدلة ذات الصلة وتأمين ذلك الوصول وتيسيره، مما يؤدي إلى تدمير جميع الأسلحة الكيميائية في نهاية المطاف.

ويمكننا بل وينبغي لنا أن نرحب باتخاذ القرار A/HRC/58/25 مؤخراً، الذي يجدد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، المسؤولة عن التحقيق في الفظائع التي ارتكبت في ظل نظام الأسد منذ آذار/مارس 2011. ونثني على تأييد سورية لهذا التجديد – وهو أول تأييد من هذا القبيل من جانبها في تاريخ اللجنة. كما يستحق أبناء الشعب السوري الحصول على إجابات بشأن مصير أحبائهم المفقودين حتى يتمكنوا أخيرا من طي صفحة مؤلمة. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث السلطات المؤقتة على العمل بشكل وثيق مع كل من الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 والمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك تيسير فتح مكاتب في دمشق لكلتا المؤسستين في أقرب وقت ممكن.

في الأسبوع الماضي، أعلنت الولايات المتحدة أننا سندمج قواعدنا العسكرية في سورية. ويُظهر هذا الدمج التقدم الكبير الذي أحرزته الولايات المتحدة، مع شركائنا وجميع أعضاء التحالف الدولي ضد داعش نحو تقليص جاذبية تنظيم داعش وقدرته على القيام بالعمليات، وذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبينما يجري هذا الدمج، بما يتماشى مع التزام الرئيس ترامب بالسلام من خلال القوة، ستبقى القيادة المركزية للولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة ضد فلول داعش في سورية. كما سنعمل بشكل وثيق مع شركائنا، بما في ذلك قوات سوريا الديمقراطية والجيش السوري الحر، للتصدي للتهديدات الإرهابية الناشئة.

ونواصل متابعة تنفيذ اتفاق 10 آذار/مارس الموقع مع قوات سوريا الديمقراطية ونتابع تطور تفاصيل الاتفاقات. ويشكل نموذج الاتفاق المبرم في حلب والاندماج السلمي بين قوات الحكومة المؤقتة وقوات سوريا الديمقراطية علامات مشجعة على التقدم. ونتوقع أن نشهد تقدماً مماثلاً فيما يتعلق بسد تشرين وفي عفرين ودير الزور. ويجب أن يؤدي تنفيذ تلك الاتفاقات إلى هيكل أمني موحد للدولة وإطار عمل يضمن بقاء مقاتلي داعش رهن الاعتقال. وستستمر القوات العسكرية للولايات المتحدة في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة حتى لا يتمكن تنظيم داعش من إعادة تشكيل نفسه أبدا.

يستلزم المشهد الأمني المضطرب في سورية تنسيقا مستمرا لمعالجة التحديات الإنسانية والأمنية المتشابكة المرتبطة بداعش في شمال شرق سورية. ومن الأهمية بمكان لأمننا الجماعي خفض عدد الأشخاص الموجودين في مرافق الاحتجاز ومخيمي الهول وروج للنازحين بشكل مسؤول من خلال إعادة العراقيين ورعايا البلدان الثالثة الموجودين تحت رعاية قوات سوريا الديمقراطية إلى أوطانهم على وجه السرعة. ومع تقديرنا للبلدان التي أعادت بعض مواطنيها من المنطقة، فقد حان الوقت لجميع بلدان المنشأ للإسراع بعملية إعادة جميع مواطنيها من شمال شرق سورية إلى أوطانهم، سواء كانوا نازحين أو محتجزين. ومن المهم أيضاً أن تضمن الحكومات أن يكون لديها القدرات اللازمة لإعادة تأهيل وإعادة دمج الأفراد

العائدين من شمال شرق سورية بشكل فعال. كما أن عودة النازحين السوريين من مخيمي الهول وروج إلى مجتمعاتهم المحلية أمر بالغ الأهمية ونشجع السلطات المؤقتة والأمم المتحدة على الانتهاء من الاستعدادات لعمليات العودة هذه. وستواصل الولايات المتحدة مراقبة تصرفات السلطات المؤقتة وسنحدد إجراءاتنا على أساس نمط السلوك. ويجب على القيادة الأساسية أن تتجاوز ماضيها. ومن أجل مستقبل سورية، نأمل أن تؤكد من جديد آمال الشعب السوري في رؤية بلد هادئ ومستقر حتى يتمكن السوريون أخيراً من العيش بسلام مع أنفسهم ومع جيرانهم.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن امتنانا للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، السيدة جويس مسويا، على استعراضهما الشامل للحالة في سورية. ونرحب بمشاركة وزير خارجية سورية، السيد أسعد الشيباني، في جلسة اليوم.

نشاطر التقييم القائل بأن الحالة الأمنية في سورية ما فتئت تثير قلقا بالغا. ويساورنا القلق إزاء الاشتباكات الجارية بين الجيش الوطني السوري وقوات سوريا الديمقراطية، رغم التوصل إلى اتفاق رسمي لدمج كلا الجماعتين في قوات الأمن الوطني الجديدة. ولاحظنا أن الإسرائيليين يواصلون تنفيذ ضربات عشوائية تستهدف سورية بأسرها ويوسعون وجودهم في القنيطرة، حيث أقاموا بالفعل قاعدة عسكرية. ولسوء الحظ، لا تزال الحالة على طول الحدود اللبنانية السورية متوترة، وهناك تهديد إرهابي مستمر ودائم يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيره من الجماعات الإرهابية، التي لا تزال منتشرة في سورية.

وفي هذا السياق، من المهم ألا تبقى الدعوات إلى الحفاظ على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية شعارات فارغة، بل يجب أن تحترمها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الدول المجاورة لسورية، في الممارسة العملية. وينبغي التأكد من امتثال إسرائيل لاتفاق عام 1974 لفض الاشتباك بين القوات، ووقف غاراتها على الأراضي السورية وسحب قواتها من سورية، لا سيما وأن دمشق أكدت مرارا استعدادها لإقامة علاقات بناءة مع جميع الجيران بدون استثناء.

ونقدر التقدم الذي أُحرز في الحوار بين السلطات السورية والأكراد، بما في ذلك الاتفاق على نقل السيطرة على حي الشيخ مقصود في حلب وسد الطبقة على نهر الفرات إلى السلطات، وكذلك إطلاق أفرقة العمل، التي ينص عليها الاتفاق الموقع في 10 آذار/مارس في دمشق بين السيد أحمد الشرع وقائد قوات سورية الديمقراطية مظلوم عبدي. ونعتقد أن النجاح في إقامة التعاون مع الأكراد سيساعد على النهوض بالتماسك على الصعيدين الوطني والدولي لسورية، وسيوجه رسالة إيجابية إلى الأقليات العرقية والدينية الأخرى.

وفي هذا السياق، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة في المناطق الساحلية، ولا سيما محافظتا اللاذقية وطرطوس، حيث لا يزال عدم الاستقرار والتوتر مستمرين. فهذه المناطق لم تتعاف بعد من الأحداث المأساوية الأخيرة التي تضرر منها المدنيون العلويون أكثر من غيرهم وأجبرت آلافا من الناس على الفرار

من ديارهم. ونود أن نشير إلى أن العديد من الضحايا والفارين من العنف قد وجدوا ملجأ مؤقتا خارج البلد. واحتمى بعض منهم بقاعدة حميميم الجوية الروسية، ولا يزالون هناك حتى يومنا هذا. وندعو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى إيلاء اهتمام خاص للحالة الإنسانية في هذه المناطق، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن ما لا يقل عن 1,2 مليون سوري في حاجة ماسة إلى المساعدة. ونعتقد أن العملية الجارية لإعادة بناء هيكل الأمم المتحدة الإنساني في سورية يجب أن تراعي الاحتياجات الخاصة للمناطق الساحلية في البلد ويجب أن تزود الهياكل المتخصصة بالموارد اللازمة للمبادرة بمواجهة التحديات الناشئة.

ولا تزال هناك مسائل عديدة غير محسومة بشأن التطورات في غرب سورية. ويكتسي عمل اللجنة الوطنية المستقلة للتحقيق وتقصي الحقائق التي أنشئت في 9 آذار/مارس للتحقيق في الأحداث الدامية التي وقعت في المناطق الساحلية الغربية من سورية أهمية خاصة في هذا الصدد. وأحطنا علما بالقرار الذي اتخذه السيد أحمد الشرع بتمديد الموعد النهائي لتقديم التقرير لمدة ثلاثة أشهر. ونأمل أن يُستغل هذا الوقت لضمان أن يكون التحقيق شاملا وشفافا ومستقلا ومحايدا بطبيعته، وأن يجري وفقا للمعايير الدولية لمحاسبة جميع الجناة، على النحو المنصوص عليه في البيان الرئاسي ذي الصلة (S/PRST/2025/4). فذلك سيشكل أساس العلاقات بين دمشق والطائفة العلوية والأقليات العرقية والدينية الأخرى في المستقبل. ومن المهم إطلاع كل من مجلس الأمن والمبعوث الخاص على نتائج هذا التحقيق.

ويتعين أيضا أن تتناول اللجنة التقارير التي تتحدث عن وقوع حالات اختطاف جماعي للنساء والفتيات السوريات في غرب سورية والوقوف على حقيقة هذه التقارير. فهذه التطورات غير مقبولة لأي دولة علمانية. ويجب تحديد هوية الجناة ومعاقبتهم.

لا تزال سورية تشهد واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية حدة وأطولها في العصر الحديث. تعيش الغالبية العظمى من السوريين تحت خط الفقر، ولا يزال ملايين منهم في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية. والأطفال معرضون للخطر بصفة خاصة، حيث حُرموا من الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم. وعليهم أن يتعاملوا كل يوم مع عواقب الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الشديدة.

لقد رأينا إشارات إيجابية من السلطات السورية الجديدة. فقد أبدت استعدادا للتعاون فيما يخص المسائل الإنسانية. ونرحب بالزيادة الواضحة في العمل على إعادة إقامة البنية التحتية ذات الأهمية الحاسمة وفي تدابير تقديم المساعدات الغذائية والطبية. ونشيد بالاتجاهات الإيجابية التي لوحظت فيما يتعلق بعودة اللاجئين السوريين. فقد عاد أكثر من 000 430 شخص إلى الجمهورية العربية السورية خلال الأشهر الأربعة الماضية.

لكن يجب أن نعترف بأن مستوى المساعدات الإنسانية لا يزال غير كافٍ من الناحية الموضوعية نتيجة للنقص الكارثي في التمويل. ولم يُحشد حتى اليوم سوى 9 في المائة من مبلغ بليوني دولار المطلوب للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه. وذلك مثير جدا للقلق، لا سيما وأن العودة الطوعية للاجئين يجب أن تقترن بتهيئة الظروف المناسبة لحياة كريمة. وإلا، فسيستمر تصاعد المشاكل الإنسانية والتوترات الاجتماعية.

وندعو المجتمع الدولي إلى تعبئة الموارد على نحو عاجل وإبداء التضامن والحيلولة دون إخماد الأمل في تحقيق السلام وإعادة الإعمار في سورية. وتظل روسيا ملتزمة بمساعدة الشعب السوري. ونواصل تقديم المساعدة على الصعيد الثنائي وعن طريق المنظمات الدولية على حد سواء. وعلى الرغم من القيود المالية التي يفرضها الغرب على الاتحاد الروسي، تمكنا مؤخرا من تقديم تبرع آخر في ميزانية برنامج الأغذية العالمي، سيخصَّص 5 ملايين دولار منه لإيصال الأغذية إلى سورية. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والسلطات السورية بوضع اللمسات الأخيرة على طرائق تنفيذ مشروع تبلغ قيمته 8 ملايين دولار بتمويل من الاتحاد الروسي للمساعدة على إعادة بناء القطاع الزراعي في البلد.

ولا نزال نقول بأنه لا بديل عن عملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون ويمسكون بزمامها بدعم من الأمم المتحدة، وفقا لنص وروح القرار 2254 (2015). ونعرب عن تأييدنا لجهود المبعوث الخاص بيدرسن. ونرى أن من المهم أيضا ضمان أن يكون الدعم الدولي للحوار بين السوريين عالمي الطابع. ولن يؤدي تهميش أي من الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية الرئيسية إلا إلى جعل هذه العملية أكثر هشاشة وضعفا.

ونأمل في إيجاد سورية لا تشعر فيها أي فئة عرقية أو دينية بالحرمان أو التهميش، وتمثَّل فيها جميع الفئات تمثيلا ملائما في الهياكل الأمنية والحكومية. وفي هذه الحالة، ستكون سورية محصنة ضد أي محاولة لتقويض سيادتها أو سلامتها الإقليمية. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن يكون في البلد مكان للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذين تلطخت أيديهم بالدماء، ولا علاقة لهؤلاء الأشخاص بالشعب السوري. هذه مشكلة بالغة الخطورة، ونأمل أن تتخذ القيادة السورية الجديدة خطوات قوية لمعالجتها.

ونؤكد من جديد التزام روسيا بإقامة تعاون شامل يعود بالفائدة على الطرفين مع دمشق فيما يتعلق بجميع المسائل المدرجة على الخطة الثنائية من أجل تعزيز العلاقات الودية التقليدية بين روسيا وسورية. ونعتقد أن الشعب السوري سيتمكن من التغلب على جميع التحديات التي تواجهه، ونحن على استعداد لبذل كل ما في وسعنا لمساعدته في ذلك.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما اليوم. ونرحب بمشاركة الوزير الشيباني في جلسة اليوم. ونرى فيها إشارة هامة على التزامه بالتعاون مع المجتمع الدولي لإحلال السلام والأمن في بلده.

أهلا وسهلا.

(تكلمت بالإنكليزية)

سأركز على ثلاثة مجالات رئيسية.

أولا، يعيش 9 من كل 10 سوريين في حالة من الفقر ويعاني الملايين من ندرة الأغذية وسوء التغذية بعد 14 عاما من النزاع الوحشي. ولا يمثل تحسين الحالة الإنسانية ضرورة أخلاقية فحسب، بل هو أساس الاستقرار الدائم في سورية. ولا يمكننا أن نتوقع من بلد ما أن يحرز تقدما سياسيا إذا كان الشعب جائعا أو مشردا أو محروما من الخدمات الأساسية. ويعني ذلك على أرض الواقع توفير إمدادات الطاقة الموثوقة،

خاصةً الكهرباء، وفي الوقت نفسه تأمين إمكانية الوصول إلى المياه والأغذية. وتدعم الدانمرك سورية منذ سنوات عديدة. فقد قدمنا منذ بداية النزاع حوالي 900 مليون دولار لسورية والبلدان المجاورة. واليوم، لا يزال هذا الالتزام ثابتا. وتعهدت الدانمرك في مؤتمر بروكسل الذي عُقد مؤخرا بتقديم 95 مليون دولار إضافية لدعم سورية والبلدان المجاورة لها. وتظل احتياجات سورية هائلة بما يتناسب مع حجم الدمار الذي لحق بها. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة تعاونه.

ثانيا، يجب أن تتقدم جهود الإغاثة والإنعاش بالتزامن مع تحسين الأمن. والواقع أن إهمال أحدهما يقوض حتما الآخر. ونتذكر جميعا أعمال العنف وعمليات قتل المدنيين الواسعة النطاق التي هزت المنطقة الساحلية في سورية الشهر الماضي. وتدين الدانمرك تلك الأعمال بشدة. ونؤكد مجددا على ضرورة إجراء تحقيق كامل فيها ومساءلة الجناة بغض النظر عن انتمائهم. وتكتسي الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار الداخلي أهمية بالغة في سورية. ولكن يجب أن نضع في اعتبارنا أيضًا الحالة الأمنية العامة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا دعم الدانمرك الكامل لسيادة سورية وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي. ونكرر تأكيد دعمنا الكامل لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك واتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974 وندعو إلى تنفيذه الكامل. ولا يمكننا أيضا السماح لتنظيم داعش بالظهور من جديد. وينبغي توجيه الجهود المبذولة داخل سورية وعلى الصعيد الدولي نحو هذا الهدف. وفي نهاية المطاف، تستطيع المجتمعات أن تبدأ في التعافي والمصالحة عند بدء استعادة الشعور بالأمان وبوجود حياة طبيعية. وقد يساعد ذلك أيضًا في بناء الثقة اللازمة في العملية السياسية.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثالثة. ندعو إلى إجراء عملية انتقال سياسي موثوقة وشاملة وشفافة يقودها السوريون ويملكون زمامها بحيث تتماشى مع مبادئ القرار 2254 (2015) الصادر عن مجلس الأمن. ونرحب بتشكيل الحكومة الانتقالية بوصفه خطوةً في الاتجاه الصحيح. ويكتسي استئناف الحوار الوطني مع منظمات المجتمع المدني القدر نفسه من الأهمية. وأفضل طريقة لضمان أن تكون جميع جوانب الانتقال السياسي قوية حقًا هي جعلها شاملة بحق. ويمكن صياغة مستقبل مشترك حينما يرى الجميع أنفسهم جزءًا من العملية وعند الاستماع إلى احتياجات المجتمعات المحلية وتوقعاتها وتمثيل تنوع المجتمع السوري. ويشكل وجود خطة طموحة وشفافة للعدالة الانتقالية جانبا أساسيا آخر لإنهاء الإفلات من العقاب ومنع وقوع فظائع في سورية مستقبلا. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا دعمنا الكامل للعمل الذي تقوم به المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية والآلية الدولية المحايدة المستقلة ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية لمساعدة الحكومة الانتقالية في تلك العملية. وندعو الحكومة الانتقالية السورية إلى مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة تعاونا مجديا وتقديم إسهامها في التقييم الاستراتيجي الجاري بشأن وجود الأمم المتحدة مستقبلا في سورية.

في الختام، تملك الحكومة الانتقالية السورية فرصة هائلة لتحسين حالة البلد، لكنها لا تستطيع القيام بذلك بمفردها. وستواصل الدانمرك دعمها القوي لسورية والشعب السوري. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع سورية ومجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل لتحقيق هذه الغاية.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بدوري أن أشكر مقدمَي الإحاطات، المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا، على إحاطتيهما المفصلتين وما أبدياه من التزام في عملهما بشأن هذا الملف.

لا تزال سورية تسعى جاهدة إلى استعادة بوصلتها بعد مرور عدة أشهر على التغيير الكبير الذي حدث في كانون الأول/ديسمبر 2024. وتجري حاليًا عملية انتقال سياسي صعبة في ظل ظروف اقتصادية وأمنية غير مستقرة. ونعرب عن استعدادنا لدعم المرحلة الانتقالية في سورية وضمان أن يرى الشعب السوري السلام والازدهار مرة أخرى بعد 14 عاما من إراقة الدماء والحرمان. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولا، يجب أن تكون عملية الانتقال السياسي في سورية شاملة للجميع وأن يقودها السوريون ويملكوا زمامها حيث يظل تحقيق العدالة والمساءلة أمراً بالغ الأهمية. وإذ أنوه بوجود وزير الخارجية السوري، السيد الشيباني، هنا معنا اليوم، أود أن أؤكد مجددا أن اليونان تدعم بالكامل الشعب السوري. ونلتزم بمواصلة العمل بإيجابية مع سورية ومساعدتها لتحقيق مستقبل أكثر إشراقا وازدهارا لصالح المنطقة بأسرها. وكان وزير الخارجية اليوناني من أوائل وزراء الاتحاد الأوروبي الذين زاروا دمشق في شهر شباط/فبراير وقدموا إشارة دعم ملموسة في هذا الصدد. ونتوقع في الوقت نفسه من صانعي القرارات السوريين أن يختاروا الشمول السياسي، مع حماية جميع مكونات المجتمع السوري وإدماجها بالكامل. ويشمل ذلك المسيحيين والعلويين والدروز والأكراد. ويستلزم ذلك أيضا المشاركة الفعالة للمرأة في هذه العملية. ومن الأهمية بمكان تجنب العودة إلى العنف الطائفي والمجتمعي.

وفي هذا السياق، أحطنا علما بتشكيل الحكومة الانتقالية في دمشق. ومع أنها تتضمن بالفعل ممثلًا واحدًا لكل مكون من مكونات المجتمع، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لأنها لا تأخذ في الاعتبار البيانات الديموغرافية بالكامل. ونرى أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، خاصة فيما يتعلق بمشاركة المرأة وتمثيل جميع مكونات المجتمع السوري، وكذلك في المناصب الوزارية الرئيسية. وبالمثل، يشكل الإعلان الدستوري خطوة أولى هامة بوصفه إطارا لمجتمع متعدد الأعراق والأديان، لكن المبادئ التي تتبنى عليها الدولة مثل الفصل بين السلطات وإقامة الضوابط والموازين لا غنى عنها لاستدامة المؤسسات وشرعية الإدارة.

ولم يلقَ التقدم المحرز في مسار الانتقال السياسي قبولاً شاملاً من جميع الطوائف. ويمكن التعبير عن شواغلها وتطلعاتها بصورة أفضل من خلال الحوار الوطني الذي نحث السلطات على الحفاظ عليه في عملية الانتقال السياسي التي تليه. ونشجع أيضا على تعميق مشاركة مكونات المجتمع المدني. وكما أشار المبعوث الخاص بيدرسن، ثمة حاجة كبيرة إلى إصلاح التصدعات الطائفية العميقة وانعدام الثقة ولا بد من إجراء عمل شامل. وبالمثل، فإن الاتفاق المبرم بين قوات سوريا الديمقراطية ودمشق في 10 آذار/مارس ذو قيمة كبيرة لأنه يُلزم الأطراف على العمل بطريقة غير عنيفة. ونرحب بما يتضمنه من اعتراف بالاحتياجات الرئيسية للأكراد وبإدراجه بوضوح تحقيق الاستقرار في شمال سورية. ونرصد عن كثب الخطوات التالية وعملية التنفيذ ونرى أن إدماج السكان الأكراد واندماجهم في سورية أمر ضروري من أجل مستقبل يسوده

الاستقرار. ونحث جميع الأطراف الإقليمية الفاعلة على الامتناع عن ارتكاب العنف والتحريض على التصعيد في هذا الصدد.

وقد طغت أعمال العنف المروعة التي شهدتها المنطقة الساحلية في مطلع شهر آذار/مارس على التطورات الأخيرة المتعلقة بعملية الانتقال السياسي والتي أسفرت عن مقتل أكثر من 000 1 مدني بريء كانوا في معظمهم من العلويين والمسيحيين. وقد أدان المجلس أعمال العنف عن حق وبقوة في 14 آذار/ مارس (انظر S/PV.9879)، مما يسلط الضوء بوضوح على الحاجة الملحة إلى المساءلة الكاملة والعدالة الانتقالية. ويرى المجتمع الدولي أن القرار السريع الذي اتخذته سلطات تصريف الأعمال بتشكيل لجنة تحقيق لمساءلة الجناة خطوة إيجابية. ونتطلع الآن إلى إتاحة عملية التحقيق التي تتسم بالشفافية والنزاهة ونشعر بالتفاؤل إزاء الاجتماع الإيجابي الذي جمع بين اللجنة ووكيلة الأمين العام ديكارلو في سورية خلال زيارتها الأخيرة. ومن هذا المنطلق، ندعو الحكومة الانتقالية إلى السماح للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية بالتحقيق في جميع الانتهاكات ونتطلع إلى تقديم التقرير الحادي عشر للآلية الدولية المحايدة المستقلة أمام الجمعية العامة في 29 نيسان/أبريل، ولا سيما أنه من المقرر مشاركة وزير الخارجية الشيباني في تلك المناقشة. وبالمثل، رحبنا بالمناقشة المستفيضة التي جرت بين رئيس الحكومة الانتقالية السوري والمبعوث الخاص بيدرسن في 6 نيسان/أبريل، كما ندعم بالكامل المزيد من التعاون الموضوعي والمتكرر بين سورية والأمم المتحدة.

ثانيا، لئن كانت الظروف الاقتصادية في سورية غير مستقرة، فإن هناك حاجة ماسة إلى الدعم الدولي. وأود أن أكرر تضامن اليونان الكامل مع كل الشعب السوري. وإدراكا منا للظروف الإنسانية القاسية التي وصفتها الأمينة العامة المساعدة مسويا في إحاطتها الرصينة، تعهدنا بدعم تعافي سورية أثناء انعقاد مؤتمر بروكسل مؤخرا بالإسهام في التزام الاتحاد الأوروبي بتقديم نحو 2,5 بليون يورو. وبموافقتنا ومشاركتنا البناءة، سارع الاتحاد الأوروبي إلى تعليق بعض التدابير التقييدية في إطار نهج تدريجي ومشروط وقابل للعكس وسيواصل دراسة إمكانية إعمال حالات تعليق أخرى على أساس رصد الحالة عن كثب على أرض الواقع. ويُتَّبع هذا النهج تضامنا مع الشعب السوري كافة في الوقت الذي نحاول فيه ضمان تلبية التوقعات من حيث الانتقال السياسي الشامل والمساءلة والالتزام الكامل بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي للبحار الذي أود أن أشدد عليه. وفي هذا السياق، يجب أيضًا ألا نغفل حق جميع السوريين في العودة إلى ديارهم والمساعدة في إعمار بلدهم.

ثالثًا وأخيراً، تتطلب الحالة الأمنية يقظتنا الجماعية. وكما وصف مقدمو الإحاطات للمجلس في كثير من الأحيان، يظل خطر عودة ظهور الجماعات المتطرفة في سورية قائما لأن المقاتلين الأجانب لا يزالون ينشطون داخل البلد. وهناك حاجة ماسة إلى اتباع نهج فعال لإجراء إصلاح شامل لقطاع الأمن، وكذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على النحو الذي دعا إليه المبعوث الخاص بيدرسن وأعضاء آخرون في المجلس. وتتمتع الأمم المتحدة بمكانة جيدة تسمح لها بالإسهام في هذا المجال إسهاما كبيرا لأنها تملك ما يلزم من تجربة وخبرة. وبالتالي، ندعو سورية إلى التعاون بإيجابية مع الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف.

ونعتقد أيضا أن ضمان استمرارية وأمن المعسكرات التي يُحتجز فيها مقاتلو تنظيم داعش وأقاربهم في شمال شرق سورية أمر مهم لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

نرحب أيضا بعزم سورية على التعاون البناء مع الشركاء الإقليميين، مثل لبنان، لما يحمله ذلك من أهمية للاستقرار الإقليمي ويحدونا الأمل في أن يبدأ الحوار حول المسائل الثنائية مثل ترسيم الحدود.

وأخيرا وليس آخرا، لا يفوتنا أن نؤكد مجددا على دعمنا الكامل لسيادة سورية وسلامة أراضيها واللتين يجب أن يحترمهما الجميع احتراما كاملا، مع التمسك بالاتفاقات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وإذ تقف سورية عند مفترق طرق، يجب أن نظل حذرين من المخاطر والتحديات التي تنتظرنا. ونعتقد أن مستقبل سورية قد يكون مشرقا ومزدهرا بعد تحقيق انتقال سياسي شامل يتضمن العدالة الانتقالية والمساءلة، فضلاً عن تحسين الظروف الاقتصادية والأمنية في البلد. ويمكن أن يعوّل الشعب السوري على اليونان ليكون إلى جانبه على طول هذا المسار.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بمشاركة معالي السيد أسعد حسن الشيباني، وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية، في جلسة اليوم. ونشكر أيضا المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما القيّمتين.

كانت سورية على الدوام مهدا للحضارة بتراثها العريق والغني والمتنوع وشعبها الصامد.

واليوم، تجد نفسها في منعطف محوري بعد سنوات من النزاع والمعاناة. وتتيح التطورات السياسية الأخيرة فرصة لتحقيق السلام والوحدة وإعادة الإعمار. ونأمل في أن ترسم القيادة السورية الجديدة مسارا نحو استيعاب الجميع والاستقرار والازدهار. ويجب أن يغتنم المجتمع الدولي هذه اللحظة لدعم المرحلة الانتقالية في سورية.

يساور باكستان القلق إزاء النزاع الذي طال أمده في سورية وعواقبه الإنسانية والإقليمية العميقة. وتتطلب معالجة هذه الأزمة نهجا شاملا يعترف بالتحديات المترابطة التي تواجه الشعب السوري. وأود أن أسلط الضوء على خمس نقاط رئيسية في هذا الصدد.

أولا، نرحب بتشكيل حكومة جديدة في سورية. وقد ملأت هذه الخطوة الفراغ الدستوري وأرست إطارا شرعيا للتعاون الدولي. إنها خطوة ضرورية نحو السلام والمصالحة الوطنية. وتستمر باكستان في دعم عملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون ويملكون زمامها مبنية على المبادئ المحددة في القرار 2254 (2015). ونقرّ بالجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تيسير الانتقال السلمي في سورية وإعادة دمجها في المجتمع الدولي وندعو إلى مواءمة جميع تلك الجهود بقوة مع الهدف المشترك العام المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في سورية.

ثانيا، لا تزال الجزاءات تشكل عائقا رئيسيا أمام تعافي سورية. ومع وجود أكثر من 80 في المائة من السكان تحت خط الفقر وفي ظل الأزمة الاقتصادية، تقيد التدابير القسرية الانفرادية بشدة الجهود الإنسانية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وتحد هذه التدابير من إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات والموارد

المالية الأساسية. وفي ضوء الوقائع المستجدة في الميدان، نحث على إعادة تقييم شاملة للجزاءات التي يجب ألا تعيق الإغاثة الإنسانية أو التعافي على الصعيد الوطني.

ثالثا، لا مندوحة عن تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. وتؤكد أعمال العنف التي شهدتها مؤخرا المناطق الساحلية على الحاجة الملحة إلى رفع المظالم التاريخية وتعزيز العدالة الشاملة للجميع. ويجب أن تتسم أي آلية للعدالة الانتقالية بالحياد والموضوعية وأن تتجنب النهج الانتقامي. وينبغي أن يدعمها أصحاب مصلحة دوليون محايدون، بما في ذلك الأمم المتحدة. ونحيط علما بالتمديد الأخير للموعد النهائي المحدَّد للجنة تقصي الحقائق ونشدد على أهمية إجراء تحقيق شفاف وموثوق في الأحداث الأخيرة.

رابعا، يعتمد الاستقرار في سورية على توحيد مؤسساتها العسكرية والأمنية. ويجب أيضا أن نظل متيقظين في مواجهة الإرهاب. وينبغي استعراض نظام العقوبات الذي تفرضه الأمم المتحدة للتأكد من دعمه للجهود الإنسانية وجهود إعادة الإعمار، مع الحفاظ على ضمانات تمنع عودة ظهور الجماعات الإرهابية والجماعات المنتسبة إليها. ويجب أن يسترشد نهجنا الجماعي بالسعي إلى تحقيق هذا التوازن بين تمكين التعافي ومكافحة الإرهاب.

خامسا، يجب احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا. ويساور باكستان بالغ القلق إزاء استمرار الغارات الجوية الإسرائيلية وتكثيفها على الأراضي السورية والتصريحات المتعلقة بالوجود العسكري الطويل الأجل في جنوب سورية. وتشكل تلك الإجراءات انتهاكات صارخة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتدين باكستان بقوة تلك الانتهاكات وتدعو إلى الامتثال الكامل لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974. ولا يزال احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان السورية غير قانوني. وهو باطل تماشيًا مع القرار 497 (1981). ويجب أن يطالب مجلس الأمن بانسحاب إسرائيل الكامل من مرتفعات الجولان المحتلة.

أخيرا، لا تزال الحالة الإنسانية في سورية مزرية. ويحتاج أكثر من 16,5 مليون شخص إلى المساعدة. وأصبح ما يقرب من 40 في المائة من المستشفيات وأكثر من 50 في المائة من مرافق الرعاية الصحية الأولية خارج الخدمة. ويستدعي حجم المعاناة مساعدة دولية عاجلة ومستدامة. وإلى جانب الإغاثة في حالات الطوارئ، يجب أن نعطي الأولوية لاستعادة البنية التحتية الأساسية والخدمات العامة الأساسية لدعم التعافي في الأجل الطويل.

في الختام، أصبح تحويل الوعد بالسلام إلى واقع ملموس للشعب السوري ضرورةً واضحةً في هذه اللحظة الحاسمة من مسيرة البلد. ويتطلب هذا الأمر نهجًا شاملًا ومشاركةً ودعمًا مستمرين على الصعيد الدولي لتمكين الشعب السوري من تحديد مصيره بنفسه. وبعد سنوات من النزاع والمعاناة الشديدة، يستحق الشعب السوري مستقبلاً ينعم فيه بالكرامة والاستقرار والفرص. وتعيد باكستان تأكيد تضامنها الثابت مع الشعب السوري وتظل ملتزمة التزاما راسخا بدعم جميع الجهود الموثوقة من أجل وحدة سورية وسيادة السلام والرخاء فيها.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما. وأود أيضا أن أرحب بوزير الخارجية الشيباني في المجلس. إن وجوده هنا في اليوم الذي رُفع فيه العلم السوري الجديد في الأمم المتحدة بمثابة تذكير قوي بالفرصة السانحة أمام سورية لصنع مستقبل أكثر أمنا وسلاما وازدهارا. وتقف المملكة المتحدة إلى جانب الشعب السوري وهو يغتنم هذه اللحظة التاريخية.

أود أن أدلي اليوم بثلاث نقاط.

أولاً، لقد رأينا بالفعل تقدما جديرا بالترحيب في عملية الانتقال السياسي في سورية. ويشمل ذلك تشكيل حكومة جديدة وإنشاء لجنة دستورية والعمل على التصدي للتهديدات الأمنية المباشرة، بما فيها الناشئة عن الأسلحة الكيميائية. وشهدنا خطوات هامة نحو المصالحة بين الطوائف السورية المتنوعة، بما في ذلك الاتفاق الموقَّع مؤخرا مع قوات سوريا الديمقراطية. ومن المهم أن يستمر التواصل والتشاور للمساعدة في بناء بلد مستقر وموحد، بالعمل لما فيه مصلحة جميع السوريين. وبعد سنوات من الحرب والوحشية في ظل نظام الأسد، يجب إعطاء الأولوية للمسائل المتعلقة بالعدالة الانتقالية والمساءلة. ويشمل ذلك اتخاذ خطوات للعثور على الأشخاص المفقودين وبث السكينة في نفوس العائلات التي تشتد حاجتها إليها والتي دفعت ثمنا باهظا.

ثانيا، سيكون تحقيق التعافي الاقتصادي جزءا حاسما من الجهود المبذولة للنهوض بسورية نحو مزيد من الازدهار. واجتماعات المؤسسات المالية الدولية هذا الأسبوع، بمشاركة الحكومة السورية، خطوة مهمة في تعزيز دعم المجتمع الدولي لدفع عجلة الاستثمار والنمو الاقتصادي. وقد رفعت المملكة المتحدة هذا الأسبوع الجزاءات المفروضة على قطاعات، منها التجارة وإنتاج الطاقة والتمويل. ونأمل أن تساعد هذه الخطوات في إزالة العوائق أمام الاستثمار في الاقتصاد السوري، وخاصة في قطاع الطاقة وتوليد الكهرباء، وهو أمر ضروري لإعادة إعمار سورية.

أخيراً، نكرر التأكيد أن احترام سيادة سورية وسلامة أراضيها أمر حاسم بالنسبة لأمن سورية وأمن جيرانها على حد سواء. ويساورنا القلق إزاء الأعمال الإسرائيلية التي تهدد بزعزعة استقرار المنطقة، وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى التمسك باتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974.

فقد عانى السوريون كثيراً بالفعل من سنوات من النزاع وسوء الحكم. وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات، فهم يواجهون تحديات سياسية واقتصادية وإنسانية كبيرة في الوقت الذي يطوون فيه هذا الفصل المظلم من تاريخهم. وهم يستحقون مستقبلاً أفضل وأكثر أماناً. وستواصل المملكة المتحدة دعم الحكومة السورية وشعبها في جهودهم لتحقيق ذلك.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائداً واحداً (مجموعة 3+1)، وهي سيراليون والصومال وغيانا وبلدي الجزائر.

في البداية، ترحب مجموعة 3+1 بحرارة بحضور معالي السيد أسعد الشيباني، وزير الخارجية السوري. إن مشاركة السيد الشيباني تجسد بوضوح التزام السلطات المؤقتة بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق انتقال سياسي شامل في سورية، وتؤكد على أهمية الحوار الشامل في تشكيل مستقبلها. كما نتقدم بخالص تقديرنا للمبعوث الخاص غير بيدرسن والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما.

تمرّ سورية بلحظة محورية في تاريخها. ويتطلع شعبها الآن إلى المستقبل بأمل وتفاؤل حذر بعدما عانى مصاعب جمّة. ويجب تعزيز هذا الأمل من خلال استمرار الدعم والتعاون الدوليين. ويتطلع الشعب السوري إلى مستقبل أكثر إشراقاً لسورية – المبنية بسواعد جميع السوريين ومن أجلهم – حيث لا يُهمَّش أحد، وتُصان حقوق الإنسان وكرامته، وحيث يمارس الشعب السوري سيادته الكاملة على أرضه.

وتؤمن مجموعة 3+1 إيماناً راسخاً بأن العملية الانتقالية يجب أن يقودها السوريون ويتولون زمامها لكي تكون ناجحة وشاملة، وذلك بدعم قوي من المجتمع الدولي. ويجب أن تظل هذه العملية متسقة مع مبادئ القرار 2254 (2015). وفي هذا المنعطف الحرج، يظل دور الأمم المتحدة أساسياً، ونؤكد مجدداً دعمنا للسيد بيدرسن في هذا المسعى. لذلك نؤكد من جديد على أهمية الحفاظ على استقلالية وكالات الأمم المتحدة وقدرتها التشغيلية.

وترحب مجموعة 3+1 بإعلان السلطات المؤقتة مؤخراً عن تشكيل حكومة انتقالية جديدة وتتطلع إلى الخطوات اللاحقة التي ستساعد في ضمان عملية سياسية شاملة. ونؤكد على أن السلام الدائم يتطلب مشاركة جميع مكونات المجتمع السوري. والشمولية ليست مجرد أمر مرغوب فيه – بل هي ضرورية من أجل التعايش المستدام والمصالحة الوطنية. يشمل ذلك تمكين المرأة والشباب والمجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، نشيد بالحوار الجاري بين السلطات المؤقتة ومختلف الطوائف السورية. ويمكن، بل ويجب، معالجة الخلافات من خلال الحوار والمصالحة – وليس المواجهة.

وتدعو مجموعة 3+1 إلى حلّ جميع الفصائل العسكرية ودمجها بسلاسة في جيش سورية الجديد. وهذه الخطوة بالغة الأهمية لتحقيق الوحدة الوطنية وإرساء بيئة أمنية مستقرة. كما نشدد على أهمية ضمان المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال النزاع السوري. فالعدالة والمساءلة عنصران حيويان لتحقيق المصالحة.

إن آلام الشعب السوري عميقة، ولكننا نؤمن بقدرته على الصمود وعلى إيجاد حلول دائمة للتحديات التي يواجهها بدعم كامل من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

وتكرر مجموعة 3+1 التأكيد على دعمها الثابت لوحدة سورية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها. وهذه ليست مُثلاً مجردة، بل مبادئ أساسية يجب أن يحترمها الجميع. وفي هذا السياق، لا تزال مجموعة 3+1 تشعر بقلق بالغ إزاء تكرار إسرائيل الاعتداء على سيادة سورية وانتهاكاتها لها. وتدين المجموعة بشدة هذه العمليات العسكرية التي تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة 2 التي تحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة. وندعو إلى الالتزام الكامل باتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974.

علاوة على ذلك، ندعو بإلحاح إلى الوقف الفوري للتوغلات الإسرائيلية في الأراضي السورية والانسحاب الكامل لقواتها. وتبقى مرتفعات الجولان سورية بموجب القانون الدولي، على النحو الذي أعاد تأكيده القرار 497 (1981).

بعد أن مرت سورية بأحد أحلك الفصول في تاريخها، تبدأ الآن السير في طريق شاق نحو إعادة الإعمار. ويتطلب هذا المسار الدعم الثابت من المجتمع الدولي. يجب ألا تصبح سورية مسرحاً للتنافس الجيوسياسي أو ملاذاً للإرهاب. ويجب أن تمتنع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية عن القيام بأعمال من شأنها تقويض استقرار سورية. إن المشاركة الدولية التعاونية، وليس التنافسية، ضرورية لتعافي سورية. وفي الوقت نفسه، يجب تهيئة الظروف اللازمة لمنع عودة الإرهاب الذي يهدد السوريين والسلم والأمن الدوليين على نطاق أوسع.

ولا تزال الحالة الإنسانية في سورية مُزرية. وقد أدت الاحتياجات المتزايدة، إلى جانب الجزاءات الانفرادية، إلى تفاقم محنة المدنيين، حيث عاد أكثر من 1,5 مليون نازح إلى ديارهم منذ تشرين الثاني/نوفمبر. إن هذه الظروف لا تخلق بيئة مواتية لعودة اللاجئين والنازحين داخلياً بشكل آمن وطوعي وكريم. تدعو مجموعة A3+ الجهات المانحة إلى الوفاء بتعهداتها المالية للعمليات الإنسانية في سورية. ويجب أن نساعد السوريين على إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية، من أجل إرساء أسس الاستقرار والازدهار في الأجل الطويل. وفي هذا السياق، نرحب بالتواصل بين السلطات المؤقتة والمؤسسات المالية الدولية. فالوصول إلى التمويل أمر بالغ الأهمية، لكن تأثيره سيظل محدوداً ما دامت الجزاءات الانفرادية قائمة. ولذلك، تدعو مجموعة A3+ إلى رفع الجزاءات الانفرادية، لأن المبرر الأصلي لها لم يعد سارياً.

وفي الختام، يستحق الشعب السوري دعمنا الثابت من خلال الأفعال الملموسة وليس الأقوال فقط. وستكون الوحدة والتضامن عاملين أساسيين في التغلب على تلك التحديات. وسيتطلب الاستقرار والازدهار الدائمان نهجاً شاملاً – نهجاً يعزز الأمن والانتعاش الاقتصادي والحوكمة الشاملة. ويجب تجنب كل الجهود التي قد تؤدي إلى عرقلة العملية الانتقالية في سورية. والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي الوقوف صفاً واحداً لدعم سورية وشعبها.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما، وأرحب بالسيد أسعد حسن الشيباني وممثلي إيران وليبيا وتركيا في جلسة اليوم.

وصلة الحالة في سورية الآن إلى مرحلة حرجة. وتراقب الصين تطورات الحالة في سورية عن كثب وتأمل بإخلاص أن تستعيد سورية الاستقرار في أقرب وقت ممكن، بمساعدة المجتمع الدولي، وأن تشرع في طريق السلام والتنمية.

وتتطلع الصين إلى انتقال سياسي واسع وشامل في سورية. تسعى جميع الأطراف في سورية منذ بعض الوقت إلى تعزيز عملية الانتقال السياسي. وتأمل الصين أن تتوصل الأطراف المعنية إلى المصالحة من خلال الحوار والتشاور وإيجاد خطة لإعادة الإعمار تلبي رغبات الشعب بما يتماشى مع مصالح البلد

وشعبه في الأجل الطويل. وفي هذه العملية، ينبغي تنفيذ مبادئ القرار 2254 (2015) وضمان حقوق جميع أفراد الشعب السوري. وتؤيد الصين دور الأمم المتحدة في عملية الانتقال السياسي في سورية وتدعو جميع الأطراف إلى دعم المبعوث الخاص بيدرسن بفعالية في مهامه. في الشهر الماضي، وقعت عمليات قتل عشوائية ضد المدنيين في منطقة الساحل السوري. ونتوقع من السلطات السورية المؤقتة أن تمضي قدماً في التحقيقات بطريقة شفافة ومسؤولة، وأن تعلن نتائجها على الفور وتقبل إشراف المجتمع الدولي.

إن ارتفاع مستوى النشاط الإرهابي في سورية يدعو للقلق. وقد أكد البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس الشهر الماضي (S/PRST/2025/4) على التهديد الخطير الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب على الأمن السوري والإقليمي وأعاد تأكيد موقفه الإجماعي بشأن مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويجب تنفيذ قرارات المجلس بشأن الإرهاب بشكل كامل وفعال. ولا يمكن أن تكون هناك معايير مزدوجة في مكافحة الإرهاب، كما أن إيواء الإرهابيين أو التغاضي عن الإرهاب سيؤدي في النهاية إلى كارثة. ونحث السلطات السورية المؤقتة على الوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب بشكل فعال واتخاذ جميع التدابير لمكافحة المنظمات الإرهابية المدرجة على قائمة المجلس، بما في ذلك الحركة الإسلامية التركستانية الشرقية، المعروفة أيضاً باسم الحزب الإسلامي التركستاني.

تواجه سورية حالة إنسانية صعبة وتحدياً حاداً يتمثل في نقص التمويل. ووفقاً لأحدث بيانات الأمم المتحدة، فإن 90 في المائة من الأسر السورية تعيش في فقر مدقع. ومن المتوقع أن يكون إنتاج الحبوب هذا العام أقل مما كان عليه في السنوات السابقة، كما أن عودة أكثر من 000 400 لاجئ إلى البلد قد فاقمت من تفاقم الاحتياجات الإنسانية. يجب على الجهات المانحة التقليدية زيادة المساعدات الإنسانية لسورية.

وتدين الصين بشدة الغارات الجوية الإسرائيلية المتكررة على جنوب سورية. ويجب احترام سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها. يعترف المجتمع الدولي بمنطقة الجولان كأرض سورية محتلة. ويجب احترام اتفاقية عام 1974 بشأن فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية. ويجب على القوات الأجنبية إنهاء وجودها العسكري غير القانوني في سورية.

أخيراً، أود أن أؤكد مجدداً أن الصين لطالما اتبعت سياسة التعاون الودي مع سورية، ولم تتدخل أبداً في الشؤون الداخلية لسورية، واحترمت دائماً خيارات الشعب السوري. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي ومواصلة بذل الجهود الدؤوبة من أجل تعزيز السلام والاستقرار في الأجل الطويل في سورية واستعادة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد الشيباني، وزير خارجية سورية، الذي ينضم إلينا اليوم. وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر للمبعوث الخاص بيدرسن وللأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، السيدة جويس مسويا، على إحاطتيهما وعلى المساعي المتواصلة التي يبذلانها بتفان.

يسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ الزملاء في هذه القاعة بأن جمهورية كوريا أقامت علاقات دبلوماسية رسمية مع سورية قبل أسبوعين. وقد أُنجِز ذلك بتوقيع بيان مشترك بين وزيري خارجية البلدين في دمشق. وبهذه الخطوة، أصبحت كوريا الآن تقيم علاقات دبلوماسية مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستثناء دولة واحدة.

ونأمل مخلصين أن يسهم تعاوننا مع الحكومة السورية الجديدة في استقرار البلد وتنميته. وعلى أمل أن يستمر هذا الزخم التاريخي، أود أن أطرح اليوم النقاط التالية:

أولا، ندعو إلى بذل جهود متواصلة لحماية المكاسب الأمنية الهشة. لقد شهدت سورية انخفاضا ملحوظا في الحوادث الأمنية منذ آخر جلسة لمجلس الأمن (انظر S/PV.9896) ونعتقد أن هذا التطور المشجع يُعزى إلى تنشيط الدبلوماسية بين الأطراف الفاعلة الرئيسية. ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه، بما يفسح المجال لترسيخ الانتقال السلمي والمنظم. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار التوغلات الإسرائيلية في الأراضي السورية، الأمر الذي يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام 1974. ويجب معالجة الشواغل الأمنية من خلال الاتصالات الدبلوماسية مع سورية، لا بالوسائل العسكرية.

ثانيا، بالتوازي مع ذلك، يجب أن تستمر جهود مكافحة الإرهاب في سورية. فالمشهد الأمني المتغير، بما في ذلك إعادة مواءمة الوجود العسكري الأجنبي في خضم الهجمات المتفرقة التي يشنها تنظيم داعش، يجلب تحديات جديدة في الحرب السورية الجارية ضد الإرهاب. ولذلك، فإننا نرحب باعتقال سورية لاثنين من كبار قادة حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. ونشجع بذل المزيد من الجهود لضمان محاكمة جميع المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة تأهيلهم وإعادتهم إلى أوطانهم، بما يتماشى مع المعايير الدولية. فاستمرار العمل ضروري لمنع تحول سورية مرة أخرى إلى ملاذ للتطرف العنيف.

ثالثا، ندعو سورية إلى إعطاء الأولوية للعدالة في عمليتها الانتقالية الشاملة للجميع، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). ولا يمكن تحقيق ذلك دون معالجة مظالم الماضي وإعادة بناء الثقة بما يتجاوز الخطوط الطائفية والسياسية. وفي هذا السياق، نُرحّب بقرار سورية تمديد ولاية اللجنة المكلّفة بالتحقيق في مجزرة الساحل التي وقعت الشهر الماضي لمدة ثلاثة أشهر إضافية. ونأمل أن تُعلن نتائج اللجنة بشفافية للرأي العام، بما يُسهم في تعزيز المصالحة على الصعيد الوطني. ونحث سورية على مضاعفة جهودها في ضمان المساءلة، إذ إن التقاعس عن ذلك يُعرّض المجتمعات المحلية المتضررة لمزيد من التهميش ويُضعف الجهود الحيوية لنزع السلاح والتسريح.

ختاماً، إن المرحلة الانتقالية في سورية مقيدة حالياً بالتحديات الإنسانية والاقتصادية التي تفاقمها الجزاءات ونقص التمويل والمساعدات الإنسانية. وبالتالي، نأمل في توسيع نطاق التدابير الأخيرة لتخفيف الجزاءات – مثل تلك التي اتخذتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي – بحيث تتمكن سورية من إعادة تنشيط اقتصادها.

من جانبنا، ستقدم جمهورية كوريا 35 مليون دولار كمساعدات إنسانية هذا العام، وهو ما يمثل زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف عن العام السابق، إلى جانب 400 2 طن من الأرزّ الكوري واللوازم الطبية الأساسية. ونأمل أن تساعد هذه المساهمة حسنة التوقيت سورية على إرساء الأسس لمستقبل أكثر استدامة وازدهاراً.

السيد زبوجغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته وعلى جهوده لمساعدة سورية خلال العملية الانتقالية. وهو لا يزال يحظى بدعمنا الكامل. وأود أيضاً أن أشكر الأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتها. ونرحب في هذه الجلسة بوزير الخارجية والمغتربين، السيد الشيباني.

إذا تُوجت العملية الانتقالية التاريخية في سورية بالنجاح والشمولية، ستتاح لسورية الفرصة لأن تصبح بلداً مستقراً وآمناً ومزدهراً، تُحترم فيه حقوق وكرامة كل فرد وتُصان، بلد يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه. وتلك مهمة ضخمة تتطلب مشاركة استباقية من المجتمع بأسره. وفي سورية، يتطلب الأمر اتخاذ قرارات صعبة ولكن ضرورية، ترتكز على سيادة القانون وتستند إلى حوار وطني شامل للجميع. وسورية بحاجة إلى دعم إقليمي ودولي متزايد ومستمر.

وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط:

أولا، يجب إنهاء العنف واحترام سيادة سورية وسلامة أراضيها واستقلالها. ونقر بأن بلدان الجوار المباشر لها مصالح أمنية مشروعة. وهذه المصالح ستتحقق على أفضل وجه عندما تنعم سورية بالسلام والاستقرار. ولا تسهم التدخلات العسكرية الخارجية في تحقيق هذا الهدف. بل على العكس من ذلك، فإن هذه الإجراءات تهدد بزيادة زعزعة الاستقرار في سورية والمنطقة ككل، وهو أمر ليس في مصلحة أحد. وفي هذا السياق، نكرر التأكيد على ضرورة الاحترام الكامل لاتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام 1974. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي نشاط قد يزيد من تأجيج التوترات وتصعيد النزاع ومفاقمة المعاناة البشرية وتهديد الانتقال السياسي السلمي ذي المصداقية والشامل للجميع. وفي هذا المشهد الشديد التعقيد، من الضروري أن يكون هناك مسار واضح للمضي قدماً في القضايا الأمنية ويجب أن يتضمن إصلاحاً شاملاً لقطاع الأمن. ولذلك، ندعو السلطات السورية المؤقتة إلى عدم ترك أي مجال على أراضيها لعودة التطرف والإرهاب.

ثانيا، يجب أن تتضمن عملية الانتقال السياسي الشامل للجميع العدالة الانتقالية. وتماشياً مع المبادئ الأساسية للقرار 2254 (2015)، فإن العملية الانتقالية التي يستطيع فيها جميع السوريين التعبير عن توقعاتهم بحرية، والتي تقوم على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، هي وحدها القادرة على إعادة بناء نسيج المجتمع واستعادة الثقة التي تمس الحاجة إليها. ونشجع على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تحقيق عملية انتقالية ذات مصداقية وشاملة للجميع حقا بمشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وآمنة للمرأة والشباب والمجتمع المدني في سورية في جميع الجهود الانتقالية وجهود بناء السلام. وأحد هذه التوقعات الرئيسية هو اعتماد نهج سريع وشفاف إزاء العدالة الانتقالية. وضمان المساءلة أمر ضروري لتحقيق المصالحة الوطنية – المساءلة عن الجرائم الشنيعة التي ارتكبها النظام السابق ضد السوريين وتلك التي ارتكبتها الجماعات

المسلحة، بما في ذلك أعمال العنف والقتل الأخيرة. ولكسر دائرة العنف، لا بد من مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة مساءلة الجناة. ونرحب بما أظهرته السلطات من انفتاح على الزيارات القطرية وتعاونها مع آليات ومؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة والآلية الدولية المحايدة المستقلة. ونشجع بقوة التنسيق والتعاون في هذا الصدد في المستقبل. ويمثل كل ذلك تجسيدا لرغبة حقيقية لدى المجتمع الدولي في المساعدة.

ثالثا، ليكون بوسع المجتمع الدولي دعم العملية السياسية، يجب عيه أن يركز على دعم السوريين لإعادة بناء بلدهم. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع أنحاء سورية وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية والعاملين في المجال الإنساني. والتحديات العاجلة، مثل انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه ونقص الوقود والتلوث بالألغام الأرضية والنزوح والنقص الحاد في خدمات الرعاية الصحية، تتطلب اهتمامنا الفوري.

في الختام، تبقى سلوفينيا مستعدة للعمل مع الآخرين ولمساعدة السوريين على بناء سورية جديدة، حرة وشاملة للجميع وآمنة في منطقة مستقرة.

السيد موسكوسو (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر مقدمي الإحاطتين، المبعوث الخاص للأمين العام غير بيدرسن والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية جويس مسويا، على إسهاماتهما القيمة. كما ننوه بحضور معالي السيد أسعد حسن الشيباني، وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية. ونرحب بمشاركة ممثلي ليبيا وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

تعتقد بنما أن استقرار سورية ضروري لضمان الأمن في المنطقة، ولهذا السبب، فإن دعم المسارات المستدامة نحو السلام والتلاحم الاجتماعي ليس مسؤولية مشتركة فحسب بل وأولوية لا مفر منها. وندرك أن الحالة في سورية لا تزال معقدة وأن دعم المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة – لا سيما العمل الذي يضطلع به المبعوث الخاص بيدرسن – أساسي للمساهمة في بناء عملية جامعة ومتعددة ومجدية من أجل سورية جديدة، يمكن أن تحقق التعافي والبدء من جديد. وتؤكد بنما أن احترام سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها يجب أن يكون الأساس الثابت الذي ينبغي أن تُقام عليه جميع أشكال المساعدة الدولية لسورية، بما يتماشى مع روح القرار 2254(2015).

ومع تشكل حكومة في سورية مؤخرا، يمر البلد بمرحلة سياسية حاسمة في مسيرته نحو سورية أكثر تمثيلاً واستقراراً تعطي الأولوية للوفاق الوطني ولرفاه شعبها، بعد نزاع أهلي مدمر استمر 14 سنة. إن إرساء حوكمة فعالة يجب أن يحول دون تغلغل نفوذ المتطرفين في السياسة السورية ويكافح نمو الأنشطة الإرهابية على ترابها. ونشجع جميع الأطراف على التفاوض السلمي للمضي قدما صوب سلام عادل ودائم يجعل من الممكن وقف العنف والتوصل إلى اتفاقات تعطي الأولوية لحماية المدنيين، خاصة الأطفال والنساء والمسنين.

ونحيط علمًا بالتغيرات الأخيرة في المكتب الإقليمي لتنسيق الشؤون الإنسانية – وهو قرار مثل خطوة مهمة في جهود الأمم المتحدة للانتقال إلى مرحلة جديدة في سورية وإلى بنية تنسيق موحدة، تعكس

التطورات الإيجابية التي أُنجزت في الميدان. غير أننه لا يمكن أن يغيب عن بالنا أنه في حين هدأ النزاع في عدة أجزاء من البلد، فالأزمة الإنسانية في سورية لم تنته بعد ولا تزال مصدر قلق بالغ. فهناك أكثر من 16 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وأغلبهم من النساء والأطفال. ووفقا للأرقام التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يقدر أنه بين 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 ونيسان/أبريل 2025، عاد حوالي 437،000 سوري من البلدان المجاورة إلى سورية وعاد مليون نازح إلى ديارهم. ومن الضروري التأكد أن عودتهم طوعية وآمنة ومستدامة وأن ظروف العيش الكريم مضمونة لجميع الأشخاص النازحين داخلياً الذين لا يزالون يواجهون تحديات ضخمة في سعيهم إلى حياة مستقرة وكريمة.

كما نؤكد مجددًا على أن الجزاءات الدولية لا تزال عقبة أمام إيصال المساعدات الإنسانية. ولهذا ننضم إلى من يدعون إلى أن تكون مرنة حيث إن الشعب السوري يستحق فرصة حقيقية للمضي قدماً نحو الإصلاح الاقتصادي وإعادة البناء. وعلاوة على ذلك، لا يزال وجود الأسلحة كيميائية والذخائر غير المنفجرة يشكل خطرا على السكان. لذلك، حتى تكون التطورات الأخيرة في سورية مستدامة، يجب أن تتم عملية نزع السلاح بالموازاة مع الجهود لتعزيز الحوكمة والأمن في البلد. إن أعمال العنف العشوائية التي وقعت في 6 آذار/مارس تعرض عملية الانتقال السياسي للخطر وتستلزم تحقيقاً وافيا يجب أن تسود فيه العدالة وأن يظهر فيه تحقيق تقدم ملموس في بناء نظام قضائي مستقل وديمقراطي. ونعتقد أن سورية تحتاج عملية شاملة، مع التحلي بحس المسؤولية اللازم، للتصدي لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي المسجلة خلال النزاع كعلامة جلية على انتهاء حقبة الإفلات من العقاب. وتجدد بنما دعمها للهيئات المتخصصة والمستقلة التي أنشأتها الأمم المتحدة للمضي قدماً في البحث عن المحتجزين والمفقودين وجمع الأدلة. والأشخاص المفقودون مهمون، كما أن لم شملهم مع أسرهم يشفي الجراح، وهو أمر تحتاجه هذه العملية إن كان لها أن تحقق المساءلة الكاملة وتمضي قدماً نحو تحقيق العدالة بدون تمييز.

ونكرر دعمنا القوي لعمل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك التي نعتقد أنها بعثة ضرورية للحفاظ على الاستقرار وتجنب زيادة التصعيد وتسهيل ظروف الحوار. ونكرر التأكيد على التزامنا باتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974. إن عدم الامتثال للاتفاق يهدد أمن السكان المحليين والأفراد الدوليين المنتشرين. وتتابع بنما العملية السياسية السورية الحالية عن كثب، ونأمل أن تضع الأسس لتحقيق السلام المستدام في سورية وأن تساهم أيضا في استقرار الشرق الأوسط. ونعتقد أنه يتعين على الشعب السوري الاضطلاع بعملية حوار خاصة به تضمن مشاركة جميع قطاعات المجتمع، مع إيلاء اهتمام خاص لإشراك المرأة والأقليات العرقية والدينية. وستكون الإرادة السياسية التي تظهرها تلك المجموعات ضرورية لجعل ذلك واقعًا عمليًا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أود في البداية أن أشكر المبعوث الخاص، السيد بيدرسن، والأمينة العامة المساعدة، السيدة مسويا، على إحاطتيهما حول الحالة في سورية وعلى جهودهما وجهود فريقيهما في الميدان من أجل الشعب السوري. كما ننوه بحضور معالي السيد أسعد حسن الشيباني، وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية.

بعد عقود من القهر وفترة طويلة من المآسي، تعيش سورية منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2024 مرحلة انتقالية، وليس من المبالغة وصف تلك المرحلة بالتاريخية. تأتي هذه الفترة مصحوبة بتوقعات مشروعة، ولكن الجميع يدرك التحديات الهائلة التي يجب مواجهتها. وتريد فرنسا الوقوف إلى جانب سورية الجديدة وتوجيه أربع رسائل اليوم.

أولاً، نشجع السلطات السورية على إعطاء الأولوية المطلقة لاستعادة السلم الأهلي والمصالحة الوطنية. ولتحقيق هذا الهدف، يحدد إعلان مؤتمر باريس بشأن سورية الصادر في 13 شباط/فبراير – الذي أقرته السلطات السورية – المبادئ الرئيسية. أولاً وقبل كل شيء، فإن استعادة السلم الأهلي تعني مواصلة مكافحة الإرهاب بعزم مطلق، بما في ذلك الانخراط الكامل ضد داعش وحسم مشكلة المقاتلين الأجانب. ومن المتوقع أيضًا اتخاذ مبادرات ملموسة فيما يتعلق بتفكيك البرنامج الكيميائي بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

كما أن استعادة السلم الأهلي تعني أيضًا ضمان حماية جميع السوريين، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو الجنسانية. لقد أحيت المجازر التي وقعت في أوائل آذار/مارس في المنطقة الساحلية المخاوف ورفعت سقف التوقعات فيما يتعلق بالمساءلة. وبالتالي، فإن استنتاجات لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية – التي تم تمديد ولايتها – ستخضع للتدقيق، كما أن مصداقية السلطات الجديدة على المحك. وبعيداً عن تلك المجازر، من المهم تنفيذ عملية عدالة انتقالية حقيقية من أجل تقديم المسؤولين عن الجرائم التي ارتُكبت في العقود القليلة الماضية إلى العدالة وتحقيق المصالحة بين السوريين بدعم من الأمم المتحدة، وسأعود إلى هذه النقطة.

وتعني استعادة السلام في النهاية الحفاظ على وحدة سورية. واتفاق المبادئ الذي وقّعه الرئيس أحمد الشرع والسيد مظلوم عبدي في 10 آذار/مارس ونتائجه الأولية – أي الاتفاق بشأن الأحياء الكردية في حلب وبشأن إدارة سد تشرين – خطوات في الاتجاه الصحيح. وعلاوة على ذلك، يتوقف نجاح عملية الانتقال السياسي على إعادة البناء السياسي لسورية. أُحرز تقدم. فقد شُكلت حكومة انتقالية وأُجري حوار وطني واعتُمد إعلان دستوري انتقالي. غير أنه يجب مواصلة الجهود المبذولة لضمان استيعاب الجميع بمرور الوقت وأن تبدو ذات مصداقية للسوريين. ولذلك، نأمل أن يستمر الحوار الوطني ويؤدي إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة.

تتعلق النقطة الثالثة بالانتعاش الاقتصادي لسورية. ومن شأن الانتعاش الاقتصادي تعزيز المصالحة والعودة إلى السلام بمنح جميع السوريين الفرصة لبناء حياة طبيعية. ولذلك، من الملح أن تستعيد السلطات السورية القدرات الإدارية للدولة والنسيج الاقتصادي لسورية.

ثانيا، نرحب بعمل الأمم المتحدة في دعم نجاح العملية الانتقالية. فذلك أمر في غاية الأهمية. وفي المجال السياسي، مكّن العمل الذي قام به المبعوث الخاص مع السلطات السورية للمساعدة في تنفيذ المبادئ الرئيسية للقرار 2254 (2015) من إقامة حوار مبني على الثقة مع السلطات الانتقالية. وهذا هو الأساس الذي يجب أن نبني عليه. وفي المجال الإنساني، حيث الاحتياجات هائلة، فإن التزام الأمم المتحدة

أمر بالغ الأهمية. ويجب دعم الجهود التي تبذلها دوائر العمل الإنساني، وعلى وجه الخصوص مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، لتيسير العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين السوريين. ولكفالة فعالية عمل الأمم المتحدة، يجب أن تتوفر للجهات الفاعلة في المجال الإنساني الوسائل اللازمة للقيام بعملها دون أي عائق ويجب أن تحظى بالدعم الكامل، بما في ذلك الدعم المالي، من المجتمع الدولي بأسره. أخيرا، نؤيد مقترحات آليات الأمم المتحدة المنشأة لمكافحة الإفلات من العقاب في سورية للتعاون مع السلطات السورية. فهذه المؤسسات تتمتع بكل المصداقية اللازمة للمساعدة في إقامة هذه العدالة الانتقالية. وفي هذا الصدد، أرحب بحضور السيدة كينتانا في هذه القاعة.

ثالثا، للمجتمع الدولي دور في تيسير الانتعاش الاقتصادي للبلد. وقد ساهمت فرنسا في رفع العديد من التدابير الأوروبية التقييدية في قطاعات اقتصادية رئيسية مثل النقل والطاقة. وعرضنا تعاوننا الكامل مع السلطات الانتقالية، بما في ذلك فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية والمساعدة في تيسير تسوية النزاعات الحدودية مع لبنان. وفي 13 شباط/فبراير، في باريس، شجعت فرنسا أيضاً التنسيق بين المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والسلطات السورية. والهدف من ذلك هو دعم إعادة إعمار البلد بأسرع ما يمكن وتلبية احتياجات البلد المتعلقة بالتعافي، لا سيما في مجالات الصحة، ودعم القطاع الزراعي السوري وإمكانية الحصول على التعليم.

أخيرا، من الأهمية بمكان أن تساعد البلدان والعواصم المجاورة سورية في أن تصبح مركزاً للاستقرار الإقليمي مع احترام سلامة أراضيها. وفي هذا الصدد، نرحب باستئناف الحوار البنّاء بين سورية والعديد من جيرانها، ولا سيما لبنان. ومن هذا المنطلق، نظّم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حواراً بين الرئيس اللبناني والرئيس السوري المؤقت في نهاية شهر آذار/مارس. وندعو إسرائيل إلى وقف أنشطتها العسكرية على الأراضي السورية والانسحاب من منطقة الفصل المنشأة بموجب اتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام 1974. ويجب أن تأخذ سورية وإسرائيل في الاعتبار الشواغل الأمنية لكل منهما.

لقد رفع وزير خارجية الجمهورية العربية السورية صباح اليوم علم سورية الجديد في الأمم المتحدة. وعسى أن تكون هذه البادرة علامة على الالتزام المشترك بين السلطات السورية الجديدة والأمم المتحدة من أجل سورية تنعم بالسلام والمصالحة بعد إعادة بنائها لصالح الشعب السوري والمنطقة بأسرها.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لوزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية.

السيد الشيباني (الجمهورية العربية السورية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن في هذا اليوم التاريخي، اليومُ الذي رُفِعَ فيه قبيل خطابي هذا، العلمُ الذي يمثل سورية الجديدة – سورية الحرية والكرامة – على سارية الأمم المتحدة، إلى جانب 192 دولة من شركائنا في المجتمعِ الدولي. أُقدمُ تهانيَّ الحارةَ لكل السوريين والسوريات على هذه اللحظة التاريخية. فهذا العلمُ ليس مجرد رمز، بل إعلانٌ لوجودٍ جديدٍ ينبع من رَحِمِ المعاناة ويجسدُ مُستقبلاً ينبثقُ من الصمود ووعداً بالتغيير بعد سنوات من الألم.

إن هذا اليوم لم يأتِ إلا بعد تضحياتٍ جسام وبعد مسيرةٍ من الدم والدموع. مئاتُ الآلافِ قتُلوا وغُيبوا وتبخرت آثارُهم في سجون نظام الأسد. هذا اليوم لهم، كما هو لنا. لن ننساهم أبداً وسنبقى نعملُ بلا كلل لتحقيق السلام والعدالة لهم ولذويهم وأحبائهم ولكل من حَلم بيومٍ كهذا. لعقودٍ من الزمن، اقترنت قصةُ سورية بقسوةِ نظامِ الأسد. فخلال حكمهم القمعي، غرق البلد في الظلام وتعرض المواطنون للقتل والتعذيب والاختفاءِ الممنهج. استُخدمت الأسلحةُ الكيميائية وتشردَ الملايين وتكسرت أجيالٌ تحتَ وطأةِ الألمِ والفقد. لم تتسبب أفعال النظامِ في مآسٍ إنسانية عميقة للشعبِ السوري فحسب، بل أتاحت تلك الأفعالُ لقوى مُزعزِعَةٍ للاستقرار أن تنبت في تراب وطننا. فتحت حكم الأسد، أصبحت أرضنا مرتعاً لإنتاج المخدرات وملاذاً للميليشيات الأجنبية والتنظيمات الإرهابية التي وجدت فيها موطئَ قدمٍ زادَ من معاناتنا ومن معاناة المنطقة بأسرها. فقد عمّقت السياساتُ الوحشيةُ لتلك الحَقبة الانقسامات وأجبرت عائلاتٍ بأسرها على الهجرة، تاركين خلفهم منازلهَم وأحلامَهم التي تحولت إلى رماد في لهيب المعركة. ومع ذلك، أنا هنا اليوم، لأمثل سورية الجديدة.

بعد سقوط نظام الأسد، وفي فترة قصيرة بشكل لافت، لم تتجاوز أربعة أشهرٍ ونيّف، تلت 14 عاماً من حرب الأسد على شعبه و 54 عاماً من القمع، بدأت سورية أخيراً تلتقط أنفاسها. لقد فتحت سورية أبوابها للعالم. وصل الرؤساءُ ووزراءُ الخارجية والشخصياتُ الدوليةُ إليها. ويستكشفُ السوريون الآن، في كل بقعة من الشتات، إمكانية العودةِ إلى الوطن على أملِ المساهمةِ في إعادة بنائه. ولأولِ مرة، مُنحت المنظمات الدولية الكبرى ومؤسساتُ حقوق الإنسان التابعةُ للأممِ المتحدة وصولاً ملموساً إلى أراضينا، وهو أمرٌ رفضهُ النظامُ البائدُ مراراً وتكراراً في السابق.

لقد انتهت حقبة إراقة الدماء المُمنهجة والاعتقالات التعسفية والاختفاءات القسرية والإفلات من العقاب لمن تجاوز. وأصبحت الطائرات تلقي الزهور بدلاً من البراميل المتفجرة، كما شاهدتم في عيد الثورة منذ أسابيع. وقد تم التصدي بشكل حاسم لتصدير المخدرات التي كانت تهدد منطقتنا، وذلك من خلال جهد جبار لأجهزتنا الأمنية والتي تعمل كذلك على مكافحة تنظيم داعش الإرهابي ليلاً ونهاراً. ونحن على تنسيق واستعداد مستمر مع دول المنطقة والعالم لمواجهة هذه التهديدات.

وفي ملف الأسلحة الكيميائية – وهو نقطةٌ سوداءُ في تاريخ نظام الأسد وفي عجز المجتمع الدولي – يظُهرُ تعاوننا البنّاء مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الميدان أن أفعالنا تتماشى مع كلماتنا. ونحن كذلك على تنسيق مستمر مع الدول ذات الشأن ونطلب كذلك دعما مكثفا في هذا الصدد.

في هذه الأربعة أشهر الماضية، ومن خلال تعاون غير مسبوق فيما بينهم، حقق السوريون والسوريات المستحيل. فقد حافظت حكومة تصريف الأعمالِ على مؤسسات الدولة ومنعتها من الانهيار. واليوم، نجحنا في دمج الكفاءة والمهارة والتنوع السوري في حكومة انتقالية، تلقت ترحيباً بالإجماع في قرار مجلس حقوق الإنسان الصادر الشهر الماضي (قرار مجلس حقوق الإنسان 58/25). وكذلك وحدنا الفصائل العسكرية، وانتهت بذلك حقبة الفصائلية بانحلالها جميعاً بدون استثناء. وبدأنا خطوات دستورية نحو إصلاح حقيقي. وأطلقنا حواراً وطنياً، اجتمع فيه لأول مرة ما يقارب ألف سوري في القصر الرئاسي لمناقشة القضايا التي تؤثر في مستقبل سورية.

في أعقاب الأحداث المأسوية التي شهدها الساحل السوري في شهر آذار/مارس، حيث حاولت فلول النظام إشعال حرب أهلية من خلال ارتكاب مجازر مروعة بحق عدد كبير من عناصر الأمن والمدنيين. وما زلنا نتعرض لهذه الهجمات حتى يوم أمس، بهدف إثارة ردود فعل طائفية. إلا أننا قمنا بإنشاء لجنة للسلم الأهلي، ولجنة لتقصي الحقائق لمحاسبة المنتهكين والمتورطين، دعماً لتوصيات مجلسكم الموقر.

وقد قمنا بإرسال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في قاعدة حميميم. ونحن مستعدون لمنح كافة الالتزامات لعودتهم إلى منازلهم قريباً.

وقريباً سنعلن عن هيئة للعدالة الانتقالية وهيئة للمفقودين السوريين. ونحن كذلك على استعداد للتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن المفقودين الأمريكيين. وسنعلن عن خطوات جادة لتشكيل برلمان وطني يمثل الشعب السوري.

إن سورية اليوم لجميع السوريين، لمن كممت أفواههم تحت حكم الأسد، وأصبحوا اليوم يعبرون عن آرائهم بحرية. للسوريين الذين هجروا من منازلهم والذين يمكنهم اليوم أن يعودوا إليها. في هذه الأشهر الأربعة احتفل المسلمون في سورية بعيد الفطر. واحتفل المسيحيون بعيد الفصح في الكنائس بسلام. وعاد بعض اليهود السوريين إلى الوطن لأول مرة وتفقدوا معابدهم. ولأول مرة كان هناك زعيم كردي في دمشق بوساطة من الولايات المتحدة يمهد الطريق مع رئيس الجمهورية نحو سورية التي تحترم تنوعها العرقي والثقافي. وهو مبدأ نصصنا عليه صراحة في إعلاننا الدستوري الجديد.

نعم، سورية متنوعة ولكنها ليست مقسمة إلى أغلبية وأقليات. بل هي بلد لكل السوريين الأقوياء المتفائلين الذين يعملون معا لبناء المستقبل الذي حرمنا منه يوما. وصار اليوم أمامنا ممكنا وقابلا للتحقق.

مع ذلك، ونحن ندخل هذه الحقبة الجديدة فإن التحديات الكبيرة ما زالت تشكل تهديدا لنا ولكم. وقد أكدنا أن السوريين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات من دون النظر إلى خلفياتهم الدينية أو العرقية.

فبينما فتحت سورية أبوابها للدول ومنحت الأمل لشعبها في العودة، يستمر العبء الناجم عن العقوبات التي تهدد استقرارنا. فعندما تسعى المنظمات الدولية والشركات للاستثمار في اقتصادنا وإعادة بنائه تجد أن تلك العقوبات المنتهية الصلاحية تقف حائلا أمام ذلك. إن هذه الإجراءات التقييدية التي فرضت على نظام سابق بائد تمنع رؤوس الأموال والخبرات من الدخول فيما تتيح للشبكات غير المشروعة أن تزدهر. في الواقع، يبدو أن الجهات التي تستفيد من العمل في الظل والخفاء والتي ترتبط في كثير من الأحيان بتنظيمات متطرفة أو إرهابية هي من يستفيد حقا من استمرار هذه العقوبات.

كما أنها تعزز الروايات المتطرفة التي تناهض الانفتاح الدولي وترهب الاستثمار وتترك السوريين الراغبين في العودة غير قادرين على ذلك. وتجعل من بقي في سورية غير واثق من آفاق حياته في بلده. إن من يطالبون بالمزيد من سورية هم أنفسهم الذين يصرون على الإبقاء على العديد من العقوبات ضدها. هذه العقوبات تجبر سورية على لعب دور المعتمد على المساعدات بدلا من أن تكون شريكا في النمو

الاقتصادي العالمي. كما أنها تحول دون عمل المنظمات الدولية والمجتمع المدني بسلاسة وتقيد قدرتنا على تطبيق العدالة الانتقالية وضمان الأمن.

إن رفع العقوبات يمكن أن يكون خطوة حاسمة تساهم في تحويل سورية من بلد عرف بماضيه المظلم إلى شريك نشط وقوي في السلام والازدهار والاقتصاد الدولي. فاستقرار سورية لا يمسنا فقط كسوريين بل يمس استقرار المنطقة بأسرها.

وهنا يجب أن أشير إلى عامل آخر يزعزع هذا الاستقرار وهو قضية الضربات الإسرائيلية على الأراضي السورية. فهذه الأعمال ليست فقط انتهاكا صارخا للقانون الدولي وللسيادة السورية، بل هي كذلك تهديد مباشر للاستقرار الإقليمي. إن العدوان المستمر يزعزع جهودنا في إعادة البناء ويقوّض السلام والأمن الذين نسعى إلى تحقيقهما.

كما نطلب من مجلسكم الكريم ممارسة الضغط على إسرائيل للانسحاب من سورية وتطبيق اتفاق فض الاشتباك لعام 1974. لقد أعلنا مرارا عن التزامنا بأن سورية لن تشكل تهديدا لأي من دول المنطقة والعالم بما فيها إسرائيل.

إنني أعرب عن خالص شكري للحكومات التي وقفت معنا على مر السنين ولتلك التي اتخذت خطوات في الأشهر الأخيرة للوقوف إلى جانب الشعب السوري الأبي. وأقدر الدول التي بدأت في رفع العقوبات وأعادت فتح سفاراتها وتلك التي تدرك ما هو على المحك في نجاح سورية أو فشلها.

دعونا نغتنم هذه اللحظة الفارقة، فلدى هذا المجلس ولدى المجتمع الدولي ككل فرصة لدعم مستقبل سورية.

فالسوريون والسوريات مستعدون لإعادة صياغة مستقبل بلدهم، ولوضع نموذج جديد لكيف يكون التحول الناجح بعد الصراع في أي مكان في العالم. ونتمنى أن تكونوا شركاءنا في هذا الطريق.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): أشكركم، السيد الرئيس، قبل أن أدلي ببياني باسم المجموعة العربية، أود أن أرحب بمعالي الوزير أسعد الشيباني، وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية. وكذلك بصفتي الوطنية، أقدم لكم تحيات ليبيا وشعبها وتهنئتكم بما تم إنجازه وكذلك رفعكم لعلم سورية الجديدة، رغم كل التضحيات وكل المآسي التي مر بها البلد.

تمر سورية ويمر شعبها بمرحلة مفصلية ودقيقة من تاريخها بعد سنوات طويلة من المعاناة والألم. وقد جاءت الفرصة الآن لبناء مستقبل مشرق وأكثر استقرارا. لقد جاءت الفرصة لبناء مستقبل يضمن لجميع السوريين من دون استثناء حياة كريمة يسودها الأمان والعدالة والمساواة في دولة موحدة ذات سيادة تستطيع الحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، وتلبي احتياجات شعبها وتصون حقوقه بعيداً عن التدخلات الخارجية الهدامة.

في هذا السياق، تؤكد المجموعة العربية مجدداً على أهمية دعم كل الجهود الوطنية الصادقة والتي تستند إلى حوار سوري جامع يفضي إلى حلول تضمن وحدة سورية وتلبي تطلعات شعبها وتخلصها من الإرهاب الدخيل وتؤسس لمسار سياسي شامل ومستدام يحفظ حقوق جميع السوريين بعد عقود من القهر والظلم والدمار، وذلك بالاتساق مع روح ومبادئ قرار مجلس الأمن 2254 (2015).

وترحب المجموعة بتشكيل الحكومة السورية الانتقالية وتعتبرها خطوة إيجابية نحو تثبيت ركائز الدولة السورية على أسس وطنية جامعة. كما تؤكد رفضها القاطع لأي محاولات للتقسيم، أو التجزئة، أو التنازل أو فرض أمر واقع جديد على الأرض. وتشدد على ضرورة دعم جهود ترسيخ السلم الأهلي ورفضها لأي محاولات للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية. إن وحدة وسلامة أراضي سورية ليست محل تفاوض ولا مقايضة. كما تدعم المجموعة جهود الحكومة السورية في مكافحة تنظيم داعش الإرهابي والإرهاب بكافة أشكاله واجتثاث منابعه باعتباره يشكل تهديداً لأمن واستقرار سورية والأمن القومي العربي والمنطقة.

وفي الجانب الإنساني، ترى المجموعة العربية أن استمرار تدهور الأوضاع يتطلب تحركاً عاجلاً وفاعلاً من قبل المجتمع الدولي للانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التعافي المبكر والتنمية، بما في ذلك الاستثمار في قطاعات الإسكان والصحة والتعليم والطاقة، بما يساعد على خلق الظروف المناسبة للعودة الطوعية الآمنة والكريمة للاجئين والنازحين والمهجرين.

وتزامناً مع تقدم الإطار الانتقالي ما بعد سقوط النظام السابق وتنفيذ الإصلاحات ذات الصلة، نشير إلى أهمية العمل لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية فوراً. هذه العقوبات لم يعد لها أي مبرر ولا معنى لبقائها، وهي التي تعيق مصالح الشعب السوري وتعافي اقتصاده، وتعرقل الانتقال السياسي المأمول كجزء من الجهود الدولية لدعم السلام والازدهار في سورية. ونؤكد أنه يجب ألا يتم مساومة الشعب السوري بملف العقوبات أو تسييسها كما هو الحال في عدة دول أخرى. كما تدعو المجموعة المانحين الدوليين إلى الوفاء بتعهداتهم، وخاصة تلك التي أعلنت في مؤتمر بروكسل، دعماً للجهود الإنسانية ولبرامج عودة اللاجئين والمهجرين وإعادة الإعمار.

تدين المجموعة العربية بأشد العبارات الاعتداءات المستمرة لقوات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي السورية، والتي تمثل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية لعام 1974، مما يُعرّض الأمن الإقليمي لمخاطر جسيمة. وتطالب المجموعة مجلس الأمن بالتحرك العاجل لإلزام قوات الاحتلال الإسرائيلي بوقف هذه الانتهاكات فوراً، واحترام السيادة السورية، والانسحاب الكامل وغير المشروط من الجولان السوري وكافة الأراضي السورية المحتلة، بما في ذلك المناطق التي توغلت فيها مؤخراً في تحرك واضح غرضه الأساسي استغلال الظروف الراهنة التي تمر بها سورية ولزيادة رقعة الاستيطان والتوسع. لذا على المجلس اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف هذه الأعمال الاستفزازية؛ وإنهاء هذا العبث الذي سيجر المنطقة بأسرها إلى المجهول.

وفي الختام، إن الشعب السوري الذي صمد في وجه محن وصراعات متتالية يستحق اليوم فرصة حقيقية للسلام والكرامة والازدهار. وإننا في المجموعة العربية نؤكد مجدداً وقوفنا إلى جانب سورية وشعبها

ودعمنا لكل جهد وطني ودولي يهدف إلى إنهاء معاناته وتحقيق تطلعاته المشروعة نحو مستقبل يليق بتاريخ هذا الشعب العريق.

ونؤكد مجدداً أن أمن سورية هو جزء لا يتجزأ من الأمن العربي. وندعو بذلك إلى تضافر الجهود الإقليمية والدولية لوضع حد لجميع الانتهاكات والتدخلات السلبية، وضمان احترام سيادة سورية ووحدة أراضيها، والأهم من ذلك إنهاء ازدواجية المعايير التي أصبحت للأسف سمة هذا العصر. فقد حان الوقت لأن تلتئم جراح سورية وأن ينعم شعبها بالاستقرار والأمن والأمان.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة هذا الشهر، فإني أود أن أهنئ فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن. كما أثني على الدانمرك لقيادتها الفعالة واختتام رئاستها بنجاح في آذار/مارس. ونشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما القيمتين. وننوه بحضور سعادة السيد أسعد حسن الشيباني في جلسة اليوم.

في ضوء تطور الوضع في الجمهورية العربية السورية، أود أن أوضح النقاط التالية.

أولاً، تؤكد إيران من جديد التزامها الثابت بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها السياسي ووحدة أراضيها. وندعو إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات الأجنبية الموجودة في سورية بشكل غير قانوني. إن إنهاء احتلالهم أمر ضروري لاستعادة السيادة السورية وتحقيق السلام الدائم. وفي هذا السياق، يشكل العدوان العسكري المتصاعد للنظام الإسرائيلي على سيادة سورية وسلامة أراضيها انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية لعام 1974، ويشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين.

وتؤكد أحدث التقارير الصادرة عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك التوغلات الإسرائيلية غير القانونية في المنطقة العازلة وتوضح بالتفصيل انتهاكات قوات الاحتلال. في الوقت نفسه، تعمل القوات العسكرية الإسرائيلية على ترسيخ وجودها من خلال إقامة البؤر العسكرية والترويج للسياحة في المناطق المحتلة – وهو دليل واضح على أجندتها التوسعية. إن هدف إسرائيل هو التدمير المنهجي للبنية التحتية لسورية وتفكيك قدراتها العسكرية والدفاعية، مما يجعل سورية غير قادرة على الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان آخر. إن أعمال العدوان الإسرائيلي لم تكن ممكنة إلا بسبب الدعم السياسي والعسكري الكامل من الولايات المتحدة الأمريكية، المسؤولة بشكل مباشر عن الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة. يجب على المجلس أن يتصرف الآن. إن الصمت لا يشجع إلا على المزيد من العدوان والإفلات من العقاب، تماماً كما نشهد بشكل مأساوي في غزة.

ثانياً، وكما أبرزت الأمينة العامة المساعدة في جلسة اليوم، وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها المنظمة، فإن سورية تواجه أزمة إنسانية حادة. يحتاج ما يقرب من 16,7 مليون شخص، أي أكثر من 70 في المائة من السكان، إلى مساعدات – وهو أعلى مستوى منذ عام 2011. كما نزح أكثر من

7 ملايين شخص داخلياً، ولجأ ملايين آخرون إلى البلدان المجاورة. تعاني الجهود الإنسانية من نقص في التمويل. واعتباراً من آذار/مارس 2025، لم يتم جمع سوى 10 في المائة فقط من مبلغ 1,2 بليون دولار المطلوب. ونحن قلقون للغاية بشأن استمرار العقوبات الأمريكية على سورية. هذه العقوبات غير مبررة. فهي تعيق إعادة الإعمار، وتضر بالاقتصاد، وتمنع اللاجئين من العودة، وتتسبب في معاناة الشعب السوري بأكمله. وندعو إلى إزالتها فوراً ودون شروط.

ثالثاً، نشعر ببالغ الحزن للخسائر المأساوية في أرواح المدنيين في اللاذقية وطرطوس في 6 آذار/مارس، وخاصة في صفوف الطائفة العلوية. ونؤيد دعوة المجلس لإجراء تحقيق مستقل وشفاف (انظر S/PRST/2025/4). يجب على السلطات المؤقتة في سورية ضمان المساءلة وحماية جميع الطوائف، بما يتماشى مع القانون الدولي.

رابعاً، تشدد إيران على أهمية محاربة الإرهاب في سورية، وخاصة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. فلا تزال هذه الجماعات تشكل تهديداً خطيراً على سورية والمنطقة ككل. ويجب إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم ومحاسبتهم بموجب القانون الدولي. وإيران مستعدة للعمل مع جميع الشركاء المسؤولين لمحاربة الإرهاب.

خامساً، تؤيد إيران عملية سياسية بقيادة سورية وملكية سورية تتماشى مع القرار 2254 (2015). ويجب أن يتضمن الحل السلمي إجراء انتخابات حرة ونزيهة وحواراً وطنياً وحكومة شاملة تمثل جميع السوريين. يجب أن تقود الأمم المتحدة هذه العملية على نحو منصف، مع احترام سيادة سورية.

أخيراً، إن موقف إيران من سورية واضح وثابت: نحن ندعم تمتع سورية بالسيادة والاستقرار والوحدة، بعيداً عن الإرهاب والاحتلال والتدخل الأجنبي. ولم تتخذ إيران قط أي إجراء لزعزعة استقرار سورية أو المنطقة. إن أي محاولات لتشويه موقف إيران هي محاولات ذات دوافع سياسية، وإيران ترفضها رفضاً قاطعاً.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للسيد بيدرسن والسيدة مسويا على إحاطتيهما المفصلتين والزاخرتين بالمعلومات. وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بوزير الخارجية الشيباني. فليس حضوره هنا شهادة على التقدم الذي حققته سورية خلال هذه الفترة القصيرة وحسب، بل يمثل أيضاً التزام سورية القوي بالمشاركة الدولية.

أحرزت الإدارة السورية تقدماً ملحوظاً منذ سقوط النظام السابق. فقد حققت الإدارة، في غضون أربعة أشهر فقط، ما كان يعتبره كثير من الناس أمراً لا يمكن تصوره، وهو النجاح في عقد مؤتمر الحوار الوطني، وإصدار الإعلان الدستوري، وتشكيل حكومة تكنوقراطية انتقالية. تشير هذه الإنجازات إلى مسار واضح وواعد نحو عملية انتقال سياسي بقيادة سورية وبمبادرة سورية تتماشى مع تطلعات الشعب السوري. وتمثل أيضاً خطوات حاسمة نحو المصالحة الوطنية، بعد عقود من الدمار والقمع على يد النظام السابق.

وفي أعقاب تشكيل الحكومة الانتقالية، نلاحظ تزايد الدعم الشعبي لها، سواء داخل سورية أو في أوساط المغتربين. ويتجلى هذا الاتجاه في استطلاع أجري مؤخراً ونُشر في الصحافة الدولية، حيث أفادت الغالبية العظمى من السوريين بأنهم متفائلون بالمستقبل ويشعرون بمزيد من الحرية ويعتقدون أن الحالة الأمنية قد تحسنت. غير أن الحفاظ على هذا الشعور المتجدد بالأمل الوطني لا يتطلب جهداً متواصلاً من السلطات السورية فحسب، بل يتطلب أيضاً دعماً ملموساً من المجتمع الدولي.

ولا بد من المصالحة لتحقيق سلام واستقرار دائمين في سورية. ويجب أن تصبح استعادة البنية التحتية الحيوية وتوفير الخدمات العامة دون انقطاع وتحسين الظروف المعيشية أولوياتنا المشتركة. لذلك ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم فعال لجهود إعادة الإعمار، والأهم من ذلك، رفع الجزاءات دون تأخير. ويتعين اتخاذ هذه التدابير على وجه الاستعجال لاستعادة الجدوى الاقتصادية والتماسك الاجتماعي للبلد.

وفي هذا السياق، نرحب بالتفاعل البناء القائم بين الإدارة والمؤسسات الدولية مثل هيئات الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وصندوق النقد الدولي. وأرجو أن تنضم إليه هيئات أخرى. فهذه التفاعلات تدل على رغبة حقيقية لدى السلطات السورية في فتح صفحة جديدة من خلال الشفافية والتعاون. ونعتقد أن هذه القنوات ستسهل قريباً إعادة إدماج سورية في النظام المالي العالمي، وستمكن من جذب استثمارات جديدة وتعزيز الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الإنسانية وآليات المساءلة.

ومما يشجعنا أيضاً وجود مؤشرات على تزايد القدرات المؤسسية داخل سورية. فالحكومة تزداد قدرة على حفظ النظام، وحتى في مواجهة الاستفزازات التي تؤثر على الجنوب نلاحظ تفاهماً متزايداً بين العناصر المحلية ودمشق. والتهديد الذي يشكله تنظيم داعش، بدرجات متفاوتة، لا يزال قائماً في البلد، وينبغي أن تحظى جهود الإدارة السورية في مكافحة الإرهاب بمزيد من الدعم من المجتمع الدولي.

إننا نعطي الأولوية للتعاون مع بلدان المنطقة في التصدي للتهديدات الأمنية المشتركة. وتعمل البلدان المجاورة لسورية، وهي تركيا والأردن والعراق ولبنان، على تنسيق جهودها لتشكيل آلية إقليمية لمحاربة داعش. غير أن العدوان المستمر الذي تشنه إسرائيل دون سابق استفزاز لا يزال مصدر قلق بالغ. وتنتهك هذه الأعمال السيادة السورية وتشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن في المنطقة. فالغارات الجوية والتوغلات المتكررة لا تقوض استقرار سورية الداخلي في فحسب، بل تضعف قدرتها على محاربة تنظيم داعش، مما يعرض أمننا الجماعي للخطر. وندين هذه الهجمات إدانة قاطعة ونحث المجلس على اتخاذ إجراءات فورية وحازمة لمنع مزيد من التصعيد. ويجب احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية ووحدتها احتراماً كاملاً ويجب حمايتها. ويجب ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام 1974.

ويجب ألا يكون مستقبل سورية رهينة لدى الكيانات الإرهابية. ويجب عدم السماح لتنظيمات مثل داعش وحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وما يسمى قوات سوريا الديمقراطية بأداء أي دور في مستقبل البلد. ونتابع عن كثب تنفيذ الاتفاق الأخير بين الإدارة السورية وقوات سوريا الديمقراطية. ولا بد من تفكيك جميع الهياكل الإرهابية. ويجب على جميع العناصر المسلحة نزع سلاحها وتسليم قدراتها للدولة السورية، ويجب طرد جميع الجهات الإرهابية، لا سيما الجهات الإرهابية الأجنبية، من الأراضي السورية.

ونؤكد أيضاً على استعداد تركيا للتعاون مع الإدارة السورية على تأمين مراكز الاحتجاز والمخيمات في الشمال الشرقي للبلد، وهي مسألة ذات اهتمام مشترك متعلقة بالأمن.

وتظل تركيا ملتزمة تماماً بدعم الشعب السوري في التغلب على تحديات هذا الفصل الجديد. ونحن على استعداد للعمل بتنسيق وثيق مع سورية والشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي لكيلا تضيع هذه الفرصة المتاحة لتحقيق السلام والاستقرار.

فقد استغرقت الثورة السورية وقتاً طويلاً، للأسف، وأسفرت عن سقوط عدد كبير من الضحايا وتدمير البلد. وللأسف، أدى عدم التنسيق والتفاهم بين المجتمع الدولي دوراً في ذلك. والآن، نحن هنا ولدينا فرصة للعمل مع سورية وفيما بيننا للمساعدة في تحقيق تطلعات الثورة والشعب السوري عاجلاً وليس آجلاً.

رُفعت الجلسة الساعة 12/30.